

مؤقت

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجلسة ٦٥٨١

الثلاثاء ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فيتغ/السيد بيرغر (ألمانيا)

الاتحاد الروسي السيد خفان
البرازيل السيدة دي أوليفيرا
البرتغال السيد مادوريرا
البوسنة والهرسك السيد فو كاشينوفيتش
جنوب أفريقيا السيد مورونغوانا
الصين السيد ليو بينغ
فرنسا السيد غويني
غابون السيدة أونانغا
كولومبيا السيد كويتانا
لبنان السيد عسّاف
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد غرين
نيجيريا السيد إكورو
الهند السيد كومار
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة إدلستاين

جدول الأعمال

الأطفال والتزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2011/250)

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا

لدى الأمم المتحدة (S/2011/409)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر لألمانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة تحت رئاستها، وأنوه أيضا بحضور وزير خارجية ألمانيا هذا الصباح. إن العمل المفيد الذي قام به مكتب الأمين العام، والفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح والمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسيف والوكالات الأخرى المرتبطة بها سيضيف بلا شك قيمة كبيرة إلى معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية بالنسبة لعصرنا.

وتعرب سري لانكا عن تأييدها للاجتماعات الجانبية الثلاثة التي نظمتها البعثة الدائمة لألمانيا بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام، والبعثة الدائمة لكندا وبرنامج الأمم المتحدة للشباب في شهر حزيران/يونيه. فقد دفعت للأمم بشكل متزايد فهمنا لهذه القضايا. وأكدت المناقشات ذات الصلة فيها على ضرورة الملحة لتضافر الجهود على المستويين الوطني والدولي لاحتواء ووقف الممارسة البغيضة المتمثلة في تجنيد الأطفال للقتال المسلح. فحرمان الطفل من ابتسامته وأحلامه وإثقاله بالدماء والرشاشات هو أهام مروع للقيم التي تدين بها بعض الجماعات والأفراد.

غير أن لدى سري لانكا تحفظات جديدة بشأن التقرير الصادر عن المنظمة الدولية لديناميات الصراع برعاية البعثتين الدائمتين لكندا وألمانيا. فعلى سبيل المثال، تأكيده

على أن بعض الأشخاص المتورطين في ارتكاب جرائم ضد الأطفال في النزاعات المسلحة ما زالوا يشغلون مناصب حكومية رفيعة هو للأسف غير كامل ومضلل. وقد شجعت حكومة بلادي باستمرار الجماعات المسلحة السابقة على نبذ العنف والدخول في العملية الديمقراطية كجزء من جهود المصالحة. واتباع هذا النهج، توقفت تاميل ماكال فيدوثاي بوليغال، وهي فصيل منشق عن جبهة نمر إيلام للتحريض الإرهابية، عن كونها جماعة مسلحة ودخلت العملية السياسية كحزب مسجل.

وكما هو الحال في بلدان أخرى تحولت فيها الجماعات الإرهابية السابقة إلى أحزاب سياسية شرعية، انضمت تاميل ماكال أيضا إلى العملية الديمقراطية. وأطلقت سراح المقاتلين الأطفال في إطار خطة عمل ثلاثية الأطراف مع اليونيسيف والحكومة. وأصبحت الكوادر الكبار فيها جزءا لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، مما كان له أثر مفيد في جميع المجالات. ويبدو أن هذا التقرير سوف يذكي جذوة ماضٍ مرير ويقحم السياسة في قضية المسألة المتصلة بتجنيد الأطفال. ومن المؤسف أن يجري تجاهل هذه الحقائق المعقدة الكامنة.

إن هذه المناقشات تدور في ظل خلفية من تزايد الانتهاكات الجسيمة الستة المحددة التي ترتكب ضد الأطفال في النزاعات المسلحة تواترا وشدة. فالأطفال هم أشد الفئات ضعفا، وهم بالتالي يحتاجون إلى حماية واعية. ونرحب لذلك بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2011/250) بشأن اعتماد تدابير محددة الأهداف ضد مرتكبي الانتهاكات الخطيرة المستمرة ضد الأطفال. وفي سري لانكا، من الواضح أن الجنود الأطفال من جبهة نمر إيلام للتحريض كانوا وقودا للمدافع ترسلهم تلك الحركة إلى المقابر في وقت مبكر.

بالسواطير واستخدامهم في العمليات الانتحارية، وخصوصا الفتيات. وجرى شن مئات من هذه الهجمات. وفي المراحل النهائية للصراع، كان يُلقى بالأطفال بأعداد كبيرة كوقود للمدافع. وهكذا تمت التضحية بأكثر من جيل كامل من الأطفال لتحقيق حلم إرهابي مصاب بجنون العظمة. وهؤلاء هم أطفالنا.

ويجري إحراز تقدم هائل في البحث عن الأطفال المفقودين وجمع شمل الأسر. ووفقا لدراسة صدرت مؤخرا عن اليونيسيف، كان ما يزيد على ٦٤ في المائة من الأطفال المفقودين من مجندي نور تاميل إيلاام. وربما يكون الكثيرون منهم قد لقوا حتفهم في الأدغال الموبوءة بالبعوض.

ويولى اهتمام كبير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع لإصلاح المدارس وإعادة بنائها، ولتسليم المدارس إلى السلطات التعليمية. وقد تم تأهيل أكثر من ١٣٥ مدرسة مهجورة في الشمال وهي تعمل الآن بشكل طبيعي. وتوفر سري لانكا التعليم المجاني لجميع أطفالها دون تمييز من رياض الأطفال حتى المستوى الجامعي.

واعترافا بأن الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة لا يزالون معرضين للخطر إلى حد كبير، سوف تستمر مراقبة المقاتلين السابقين الذين أعيد إدماجهم. وتدرك الحكومة أنه ينبغي وضع هؤلاء الأطفال تحت إشراف وزارة الخدمات الاجتماعية. فالأطفال أصل من أصولنا وسوف يستثمر البلد بكثافة في مستقبلهم، كما سبق أن فعل في الماضي.

ومن دواعي الأسف أن تبقى سري لانكا، على الرغم من التقدم التي أشرت إليه، مدرجة على قائمة الاتهام والتجريح في مرفقات تقرير الأمين العام. ويبدو أن السبب في ذلك يعزى إلى الحالات المتعلقة بخمسة أطفال ولم تتم تسويتها. ولعل هذا أن يبدو أمرا مبتذلا وغير معقول مقارنة

وبناء على التوصية بإدراج معلومات منتظمة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في التقارير والتوصيات المقدمة إلى لجان الجزاءات، نود أن نحث المجلس والفريق العامل على ضمان أن تكون المعلومات التي يتم جمعها على هذا النحو موضوعية ودقيقة وموثوقا بها وتم التحقق منها من جانب الخبراء، بما في ذلك خبراء الطب الشرعي، وذلك بطريقة منفتحة ومتسمة بالشفافية، مع تمثيل جميع الأعضاء في فرق العمل القطرية حيثما وجدت. ويجب التقييد التام بالفقرة ٣ من القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، التي تنص بوضوح على أن آلية الرصد والإبلاغ يجب أن تعمل بالتشاور الوثيق مع الدولة المعنية. ونضيف هذه الملاحظة مذكرين بتجربة سري لانكا غير السارة مع المذكرة الأفقية الشاملة المقدمة في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. فقد قدم العديد من التقارير إلى المجلس دون الإشارة إلى فرقة العمل القطرية. والتقارير التي تفتقر إلى الدقة تلقي ظلالة من الشك على مصداقية مصادر الإبلاغ بل وعلى تقرير الأمين العام نفسه.

إن التقدم الذي أحرزته سري لانكا في تحقيق سياستها التي تقضي بعدم التسامح مطلقا في قضية تجنيد الأطفال، بما في ذلك إعادة تأهيل المقاتلين السابقين من الأطفال وإعادة دمجهم في إطار حملتها "إعادة الطفل"، لتقدم جدير بالتقدير بأي مقياس.

لقد كان أكثر من ٦٠ في المائة من قوات نور التاميل المقاتلة في الفترة من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٢، وفقا لما جاء في تقرير لليونيسيف نشر مؤخرا، يتألف من فتيان وفتيات دون سن ١٨ عاما، بمن فيهم أيتام تم جمعهم بعد التسونامي. وسجلت اليونيسيف أكثر من ٥٧٠٠ حالة لتجنيد أطفال من قبل الجبهة خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩. وقد أشار آخرون إلى أن الرقم أقرب إلى ٢٠.٠٠٠ طفل. وكثيرا ما كان يجري نشر الجنود الأطفال لمهاجمة القرويين

هذه القضية ما هي جدية به من جدية وتركيز واهتمام لدى الدول الأعضاء جميعا. ولعل توسيع نطاق هذه المناقشة أن يبشر بالخير لضمان المسؤولية الجماعية والرصد الفعال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر المتكلمين بأن يقتصروا في بيانهم على أربع دقائق لا غير بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويمكن، بطبيعة الحال، أن توزع البيانات المطولة كتابة.

أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد رودريغيث أرنيباس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول مسألة تحظى بأهمية كبيرة لدى بلدي، ألا وهي مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/250) عن هذه المسألة، كما أشكر السيدة رادিকা كوماراسوامي على المعلومات التي قدمتها بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد أنثوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

اتخذ مجلس الأمن في السنوات الأخيرة مجموعة من القرارات التي توفر للمجتمع الدولي الإطار التشريعي اللازم للتمكن من إحراز تقدم في حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح وفي أعقاب الصراع. وقد كان التقدم المحرز في هذا الصدد نتيجة للقلق المتزايد بشأن هذه المسألة وللتصميم السياسي لأطراف الصراع على اتخاذ الإجراءات العملية. ويمثل القرار الذي اتخذته المجلس اليوم خطوة أخرى إلى الأمام في العملية التدريجية لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

ومع ذلك، لا تزال حالة الأطفال في الصراعات المسلحة مصدرا للقلق. وبالتالي، فإنه من الحتمي، من وجهة نظر وفد بيرو، أن نضاعف جهودنا لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، واتخاذ التدابير

بجالات أخرى في العالم. إذ تم توجيه الاتهام بالترهيب الجنائي للشخص الذي ادّعى أنه مسؤول عن أوضاع الأطفال المذكورة آنفا، وهي جريمة بموجب قانون العقوبات. كما أقر بأنه مذنب وأدين وحكم عليه بالسجن المشدد لمدة سنتين، مع الإيقاف لمدة ١٠ سنوات وغرامة مالية قدرها ٢٥٠.٠٠٠ روبية سري لانكية.

إننا ندعو المجلس والفريق العامل إلى إجراء تقييم شامل وعادل لحالة سري لانكا وإلى رفع سري لانكا من قائمة الاتهام والتجريح. فسري لانكا لها الآن ممثل في لجنة حقوق الطفل، ونحن عازمون على القيام بدور نشط جدا فيها. ومن المناسب أن نذكر في هذا السياق اقتراحا قدمته إحدى ممثلات المجتمع المدني، وهي السيدة كارلا ستيا، في الاجتماع الذي عقد يوم ٣٠ حزيران/يونيه. فقد اقترحت أن ينظر المجلس في اعتماد قائمة شرف بالبلدان التي حققت تقدما ملموسا في معالجة قضايا الجنود الأطفال السابقين، ولا سيما البلدان التي هي أيضا أطراف في اتفاقية حقوق الطفل. كما أن التصنيف إلى ثلاث فئات المستخدم منهجية التقرير السنوي للولايات المتحدة المعنون تقرير الاتجار بالأشخاص هام ومفيد في هذا السياق. ونرى أن وضع قائمة مناظرة سيكون أمرا تطلعا وبناءا. ومن شأنه أيضا أن يشجع المزيد من البلدان التي تعاني من مشكلة تجنيد الأطفال على أن تشارك راغبة في خطط العمل.

ونحن نتفق أيضا مع الآراء التي أعرب عنها بعض الممثلين أثناء الاجتماع الجنائي الذي عقد يوم ٣٠ حزيران/يونيه من أنه إذا أريد للحديث عن مسألة الأطفال والصراع المسلح أن يكون مجديا حقا فلا بد من أن يشارك فيه عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الولاية لا تغطي سوى حالات الصراع. وقصر المناقشة على مجلس الأمن وعدم السماح لغير أعضاء مجلس الأمن بالتكلم عن هذه المسألة إلا خلال المناقشات المفتوحة فقط لا يولي

ويعتقد بلدي أن للجنة بناء السلام دورا أساسيا في دعم الخطط والبرامج التي تهدف إلى إعادة إدماج الأطفال القتاتلين السابقين في المجالات المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب الصراع. ولذلك فإن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي أساسي لمساندة المساعي الوطنية المبذولة تحقيقا لتلك الغاية.

وكما بين بلدي في مناسبات عديدة، فإنه من المهم للتصدي لهذه المشكلة ولمسألة العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال في الصراعات أن نستحوذ على المعلومات التي تجعل من الممكن اعتماد تدابير وقائية تسمح بالرد السريع والفعال. ومن الضروري مواصلة استكشاف الآليات التي تسمح بالتبادل الذي يعول عليه للمعلومات فيما يتعلق بأعمال العنف الجنسي، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الآفة ومكافحتها.

ويعتقد وفد بلدي أن هذا التبادل للمعلومات يجب تعزيزه من حيث الجوهر فيما بين وكالات الأمم المتحدة، ومختلف اللجان التابعة لمجلس الأمن، والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ومما يحظى بنفس الأهمية موضوع بناء القدرات وإذكاء الوعي بين الأفراد العسكريين الموزعين في الميدان لكي يتمكنوا من التصدي بشكل مناسب للحالات التي تنطوي على أعمال عنف جنسي.

ويمثل إنشاء الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح دليلا على الالتزام المتزايد لمجلس الأمن بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي ذلك الصدد، من المهم توفير الدعم الإداري والفني لكي يتمكن من الاضطلاع بمهامه بفعالية، بما في ذلك القيام بالزيارات الميدانية، التي لها أهمية كبيرة.

كما أود أن أنوه بالعمل المتفاني والثابت الذي اضطلعت به السيدة راديكا كوماناسوامي، الممثلة الخاصة

الحاسمة لمعاقبة الذين يرتكبون أعمال العنف الجنسي أو يتسببون في تشويه الأطفال أو قتلهم في الصراعات المسلحة. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتسامح بأي حال من الأحوال مع الإفلات من العقاب في هذه الحالات.

كما أشار الأمين العام بقلق في تقريره إلى العدد المتزايد من الهجمات على المدارس والمستشفيات حيث يكون الأطفال من بين الضحايا المدنيين الرئيسيين. ولذلك يرحب بلدي بالقرار المهم الذي اتخذته مجلس الأمن بالسماح للأمين العام بأن يدرج في قائمة، ترفق مع تقريره، أسماء الأطراف المشاركة في الصراع المسلح التي تقوم بصورة متكررة، في انتهاك للقانون الدولي، بمهاجمة المدارس والمستشفيات وكذلك الأطراف التي تهاجم بشكل متكرر، أو تهدد بمهاجمة الذين يتمتعون بالحماية في المدارس والمستشفيات. ولذلك تعتقد ببيرو أن إدراج هذا المعيار الجديد سيسهم في توفير حماية أكبر وأكثر شمولا للأطفال في أوقات الصراعات المسلحة.

ويؤكد وفد بلدي مجددا أنه من المهم مواصلة تعزيز الاتصال بين لجان الجزاءات والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح لكي يتسنى اتخاذ التدابير أو تبادل المعلومات من أجل توفير حماية أكبر للأطفال أو فرض جزاءات مناسبة على تلك الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضدهم. ومن المهم أن تنظر لجان الجزاءات في إمكانية إدراج حالة الأطفال ضمن ولاياتها. وفي ذلك الصدد، يمكن اعتبار التقدم المحرز في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية سابقة جيدة، كما اقترح الأمين العام في تقريره.

كما أنه من المهم الاستمرار في إدراج أحكام معينة ذات هدف واضح ومحدد لحماية الأطفال في ولايات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة، وكذلك في بعثات حفظ السلام.

التي بادرت بعقد مؤتمر القمة في عام ١٩٩٠، الذي قدم الحافز المناسب للتصديق على الاتفاقية.

كما تفخر باكستان بمشاركتها الفعالة في تعزيز وحماية حقوق الطفل. ولدينا لجنة وطنية تعنى برعاية الأطفال في مجال التنمية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية، ونعمل من أجل وضع تشريع بشأن المنع التدريجي لعمل الأطفال، وتأهيل الأطفال العاملين، وتوفير التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب المهني المجاني، وتنمية المهارات. وقد كانت وكالات الأمم المتحدة خير معين طيلة هذه العملية.

كما وقعنا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، وعملنا على وضع البروتوكول الاختياري بشأن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، الذي يمر بمرحلة متقدمة جداً، وسنرى خلال هذا العام ثماره. ولا أظن أن أحداً في هذه القاعة يتجاهل هذه النوايا النبيلة؛ ولكن حتى الطريق إلى الجحيم ممهد بالنوايا الحسنة، ويجب أن يكون لدينا ما أعتبره الضوابط اللازمة عندما يتعلق الأمر بمسألة الولاية. وولاية الأطفال والصراع المسلح أنشئت بالتحديد من جانب المجلس للنظر في مثل هذه الحالات، لضمان أن تكون حقوق الأطفال محمية في أسوأ أجواء الصراع. وهذا هام جداً؛ إنه حقاً الجوهر الأساسي لما يتعين تحقيقه.

وهناك الآلاف والآلاف من متفرّعات الإجراءات التي تتخذها هذه الهيئة. فيلبي كم متفرّع منها يمكن أن نصل بدون أن نفقد اتجاه الجوهر؟ إنني أعتقد أنه ينبغي لجميع الحالات الأخرى أن تكون مشمولة بجدارة في لجنة حقوق الطفل وفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وإنعاشاً للذاكرة، أودّ أن أعيدهم إلى الأذهان أننا اتخذنا في عام ٢٠٠١ القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، الذي تشكل الفقرة ١٦

للأمين العام، وأتني على ذلك العمل، وكذلك العمل الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة المعنية بحقوق الطفل والمؤسسات الأخرى المعنية.

أخيراً، يوجد إطار تشريعي دولي واسع النطاق يوفر الحماية المناسبة للأطفال في أوقات السلام وفي أوقات الصراعات المسلحة على حد سواء. وبالتالي، فإنه من الضروري أن نستمر في حث الأطراف على الوفاء بالتزاماتها وتعزيز الآليات التي تروج لتلك العملية.

وعلينا ألا نتردد في بذل الجهود، أو أن نسبح بالإفلات من العقاب في مثل هذه الحالات، أو أن نصاع للظروف. إنه واجب حتمي ولا يمكن إنكاره يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع به لضمان تحقيق السلام والتنمية وتهيئة المناخ الذي يؤدي إلى تمتع الأجيال المقبلة بحقوق الإنسان. وتلتزم بيرو التزاماً راسخاً بتحقيق ذلك الهدف النبيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقديري الشديد لاهتمامكم بهذه المناقشة الصريحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. كما أود أن أقدم دعمي القوي جداً للمثابرة التي يبديها الأمين العام في عرضه التقرير (S/2011/250) في حينه، وللممثلة الخاصة للأمين العام للعمل الذي اضطلعت به، وكذلك للمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

لست بحاجة إلى أن أخوض في التفاصيل بشأن حب الأطفال وكيف أنه يتجاوز كل العوامل الاجتماعية والثقافية والإنمائية. ويتكلم ميثاق الأمم المتحدة نفسه عن الهدف النبيل لإنقاذ الأجيال المقبلة. لقد قام المجتمع الدولي بصياغة اتفاقية حقوق الطفل؛ وكانت باكستان إحدى الدول الست

ولدينا أربع آليات للإطلاق؛ فلنحافظ على مواصلة عملها. ودعونا لا نجعل الأشياء خلافية. فهذا هو جوهر الأمم المتحدة: إنه نصّ القانون. ومن يدرك ذلك أفضل من مجلس الأمن؟

وأودّ أن أقول إن الإشارة إلى باكستان، من وجهة نظر حكومة بلادي، مضلّة ومؤدية إلى منح احترام غير مستحقّ للإرهابيين والمجرمين - كما يبعث على الأسف الشديد. فليست هناك مؤشرات لحالات غير التراجع المسلّح.

وختاماً، لقد طلبت مني حكومة بلادي أن أدين بأقصى العبارات أيّ استخدام للأطفال من جانب المتطرفين أو أيّ جماعات أخرى للمضيّ قدماً ببرامجهم العدمية، وأن أقول إنّ حكومة بلادي تتخذ الإجراءات الملائم لوقف تلك الممارسات. ونأمل أملاً صادقاً في الوقت نفسه أن تبقى التقارير المستقبلية للأمم العام على مستوى أعلى من الموضوعية، مع الاستجابة بدقّة للولاية الممنوحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في تهنئة ألمانيا على تولّيها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وفي إشارة يغلب عليها الطابع الشخصي، إنه لمن دواعي السرور رؤيتكم، سيدي الرئيس، في كرسي الرئاسة. كما أنّ وفد بلادي يهنئ ألمانيا ويشكرها على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تُتيح للدول الفرصة التي لولاها لما استطاعت عرض أفكارها بشأن هذه المسألة الهامة.

إنّ تايلند تعلق أهمية كبرى على تعزيز وحماية حقوق الأطفال. فنحن نتمسك بأفضل مصالح الطفل في سياستنا الوطنية وتنفيذها، ولا سيما حقه في التعليم والحصول الشامل

منه السمة الهامة. وتتكلم تلك الفقرة عن أطراف النزاع المسلّح التي تُجنّد الأطفال أو تستخدمهم في ما ينتهك الالتزامات الدولية المنطبقة عليهم، في حالات مُدرّجة في جدول أعمال مجلس الأمن، أو قد يلفت اهتمامه إليها الأمين العام، عملاً بالمادة ٩٩ من الميثاق، باعتبارها في رأيه - وأودّ أن أشدّد على ذلك - قد تُهدّد صون السلم والأمن الدوليين.

ثمّ في عام ٢٠٠٩، أضفنا في الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) عبارة "أو في غيرها من الحالات المثيرة للقلق". والعبارة الهامة هنا هي "وفقاً للفقرة ٣ من القرار الحالي". وتنصّ هذه الفقرة على أنه ينبغي لمُرفقات تقارير الأمين العام أن تكون "وفقاً للشروط الواردة في الفقرة ١٦ من قراره ١٣٧٩ (٢٠٠١)"، التي قرأها للتوّ. ويبقى هذا هو الجوهر الذي لا يمكن الاستخفاف به أو عزله جانباً بأي حال من الأحوال.

وحيثما تكون هناك محاولات للقيام بذلك، يُبرز مكتب الشؤون القانونية الصعوبات. ففي مذكرة إلى الممثل الخاص عام ٢٠٠٩، ذكر المكتب أنّ الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلّح استخدمت هذا المصطلح في عنوان المُرفق، بدون ولاية واضحة لمجلس الأمن ولا إقراره لهذه المسألة، وأنّ تلك الحالة تُثير صعوبات قانونية وسياسية وعملية للأمين العام، والممثلة الخاصة والأمانة العامة بأكملها.

واليوم، قرّر المجلس أن يُعدّل ذلك أكثر، وفي الفقرة ٢٢ (أ)، أزيلت الصيغة المتعلقة بالحالات المثيرة للقلق، وحلّت محلّها عبارة "أو في غيرها من الحالات". لذا، ينبغي أن نبدأ بإزالة أيّ غموض، ومعرفة أين نقف للقيام بهذا العمل الجيد. فالعمل نموذجي، لكنه آخذ في التحوّل إلى مكان آخر. وإنني أؤيد ما سبق أن قاله زميلي ممثل الهند.

بأن أية محاولة لإعادة تفسير الولاية بدون المراعاة اللازمة للدوافع الأصلية لمجلس الأمن ستقوّض هذه الولاية الهامة وأعمال المجلس بشأن هذه المسألة على المدى البعيد.

ثانياً، لا يمكن للمرء أبداً أن يؤكد أهمية التنسيق تأكيداً كافياً. فهناك آليات متنوّعة في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال، بما فيها المثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلّح، والمثلة الخاصة المعنية بالعنف ضدّ الأطفال، والمقرّر الخاص المعني بالحقّ في التعليم، والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. وبدلاً من التنافس للعمل خارج الولاية المفوّضة للمرء، فإنّ التنسيق فيما بين المنفذين لمختلف الولايات حيوي لجعل العمل الفعّال للمنظمة، والاستخدام المعقول لمواردها المحدودة. وفي هذا الصدد، فإننا ننظر في اقتراح مبادرة لتعزيز التنسيق فيما بين الجهات المعنية بالأطفال في الأمم المتحدة. ونأمل لهذه المبادرة أن تدعم وتزيد الفعالية الإجمالية لجميع أدوات الأمم المتحدة القائمة بشأن حماية الأطفال.

ثالثاً، لا بد للمعلومات التي يتم جمعها ونشرها لدى وضع التقارير عن الأطفال والصراع المسلح من أن تكون دقيقة وموضوعية وموثوقة، ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تتحقق منها. وهذا هو النوع الوحيد من المعلومات التي ينبغي أن تتوفر أساساً لإدراج أطراف الصراع المسلح في مرفق التقارير. وفي حالة تايلند، إن لفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك جميع وكالات الأمم المتحدة، إمكانية الوصول غير المقيد إلى جميع مناطق البلد، وبوسعه القيام بزيارات منتظمة على مدار السنة.

ولا غنى أيضاً عن التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات المعنية. وينبغي عدم إنكار أن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية، وأنها ينبغي أن تؤدي دوراً محورياً في تعزيز

عليه، الذي يكفله الدستور. كما أننا نشترك المجتمع الدولي القلق بشأن مسألة الأطفال والتزاع المسلّح.

وإننا ننوّه بجهود المجلس ودوافعه، كما ثبتت في اتخاذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) اليوم، من أجل حماية أفضل للأطفال في حالات التزاع المسلّح. وندعم التنفيذ الفعّال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه المسألة، ونودّ أن نقدّم بعض الاقتراحات المتواضعة بشأن السبل للمزيد من تحسين العمل على هذه المسألة الهامة.

أولاً، وفقاً للقرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) والقرارات التي تلتها، لا يزال نطاق ولاية الأطفال والتزاع المسلّح يغطي حالات ذلك التزاع، المدرّجة في جدول أعمال مجلس الأمن، أو التي يلفت الأمين العام اهتمامه إليها، وفقاً للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي يرى أنها قد تهدّد صون السلم والأمن الدوليين. وقد أبلغنا، كما ذكر زميلي ممثّل باكستان، أن مكتب الشؤون القانونية قد عرض في الحولية القانونية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٩ وجهة نظره بشأن الولاية المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلّح:

”ولعلكم تذكرون أنّ المثلة الخاصة للأمين العام، المعنية بالأطفال والتزاعات المسلّحة قد استخدمت هذا المصطلح لعدة سنوات، وأدخلته في عنوان المرفق الثاني بدون ولاية واضحة لمجلس الأمن ولا إقراره لتلك المسألة؛ وهذه حالة أثارت صعوبات قانونية وسياسية وعملية للأمين العام، وممثلته الخاصة وللأمانة العامة بأكملها.“

وللمضيّ قدماً وحلّ هذه العقبة المنهجية الخطيرة، تودّ تايلند أن تقترح استرشاد أعمال المثلة الخاصة بتعريف حالات التزاع المسلّح وفقاً للقانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، نأمل أن يقوم الأمين العام بمراجعة وترشيد التقارير المستقبلية بالتوافق مع الولاية المفوّضة. ويساورنا قلق عميق

وشمولاً تجاه هذه المسألة. وينبغي للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات المعنية أن يستند إلى الاحترام المتبادل والحوار الصادق من أجل تيسير التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

السيد كوروسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): إن جمهورية هنغاريا تؤيد تأييداً تاماً البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي. اسمحو لي أن أعرب عن امتناني للسفير ويتبع لكونه القوة المحركة بصفته رئيساً للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. إنه حقاً لشرف عظيم لنا أن نشارك في تقديم مشروع قرار مثل القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) الذي اتخذ هذا الصباح.

في رأينا أن مجلس الأمن، باتخاذ القرار الشهير هذا اليوم، سيعزز إطار الأمم المتحدة لحماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. ويولي بلدي اهتماماً خاصاً للحفاظ على التراث الثقافي لجميع الأمم، والحفاظ على هويتها والبناء على هذه الأمور في وقت السلم وأثناء حل الصراعات على حد سواء. ولكننا نحن مقتنعون أيضاً بأن ما من ثقافة وتراث لأي بلد يمكنهما أن يؤيدا الهجمات على المدارس والمستشفيات. ونحن مقتنعون بأن خطف الأطفال من هذه الأهداف هو جريمة ضد الأطفال، وأسرهم والمجتمعات المحلية المعنية.

لذلك، ترحب هنغاريا بالتوصية القاضية بتوسيع أسباب إدراج أسماء الأطراف التي تعتدي على المدارس والمستشفيات في القائمة. ولا يمكن مساءلة المرتكبين إلا من خلال آلية الرصد والإبلاغ الفعالة. ومن الأهمية بمكان مساءلة المسؤولين عن مرتكبي الانتهاكات والإساءات. وترى هنغاريا بقوة أن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ينبغي أن تدرج كمعايير تستحق الجزاءات في ولايات لجان الجزاءات

حقوق الطفل وحمايتها، بدعم من الأمم المتحدة. والآراء والمعلومات التي تقدمها فرق الأمم المتحدة القطرية الموجودة في الميدان، بالتنسيق الوثيق مع الحكومات المعنية، ينبغي الاعتراف الواجب بها وهي تشكل أساساً للتقرير السنوي. وينبغي للمزاعم التي لم يتحقق منها فريق الأمم المتحدة القطري أن يجري حذفها من التقرير حتى لا تتأثر مصداقيته.

رابعاً، نرحب بالحكم الوارد في القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) المتخذ اليوم، الذي يطلب إلى الدول الأعضاء إبلاغ مجلس الأمن بالمعلومات ذات الصلة بتنفيذ قراراته المعنية بالأطفال والصراع المسلح. وسوف تزيد هذه المشاركة من تعزيز التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين، وتنسّق بين الأولويات المتصلة بالطفل، وتكفل قدرأ أكبر من الشفافية والمساءلة في تنفيذ هذه الولاية.

نقطتي الخامسة والأخيرة هي أنه لا يوجد حل واحد يصلح لمواجهة جميع التحديات المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح. فكل حالة لها اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل منها تحدياً فريداً من نوعه. لذلك، نحث المجتمع الدولي على استثمار المزيد في المجالات التي يمكن أن تحدث أثراً حقيقياً على أرض الواقع.

وكما ورد في البيان الذي نؤيده تأييداً كاملاً والذي أدلى به ممثل سويسرا صباح هذا اليوم نيابة عن شبكة الأمن البشري، وهي المجموعة التي تنتمي إليها تايلند، نرى أن جهود التسريح وإعادة الإدماج والتأهيل هامة للغاية أيضاً بالنسبة إلى إحداث تأثير لأمد طويل. وفي هذا الصدد، فإن الاستثمار في مجالات من قبيل التعليم، والرعاية الصحية الأساسية، والقضاء على الفقر، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان يتصف كذلك بأهمية قصوى لمواجهة العنف ضد الأطفال على نحو أكثر شمولاً وفعالية. وفي نهاية المطاف، يجب أن نتخذ نهجاً أكثر تكاملاً

وأعمالها. وسمحوا لي أيضاً بأن أعرب عن تقديرنا لإسهام منظمة الأمم المتحدة للطفولة في حماية الطفل، الأمر الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي يقدر إلى حد كبير التقدم المحرز في السنوات الأخيرة بهدف إنشاء إطار معياري قوي لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. لذلك، نرحب بالقرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، المتخذ هذا الصباح، والتوسع في أسباب إدراج أسماء الأطراف في القائمة بسبب الهجمات على المدارس أو المستشفيات، وكذلك الهجمات أو التهديد بالهجوم على الأشخاص المحميين ذوي العلاقة بالمدارس أو المستشفيات، بمن فيهم طلاب المدارس، والمرضى، والعاملون في المجال التعليمي والطبي. وتنطلع إلى التنفيذ الشامل للقرار، بما في ذلك عن طريق الرصد من جانب أفرقة عمل على الصعيد القطري.

ويشارك الاتحاد الأوروبي أيضاً في الدعوات إلى تعزيز المساءلة واتخاذ مزيد من الإجراءات الحاسمة ضد المرتكبين الدائمين، بما في ذلك من خلال التدابير التقييدية. وعند إنشاء أو استعراض ولاية لجان الجزاءات ذات الصلة، ينبغي لمجلس الأمن أن يشمل الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ك معايير تستحق الجزاءات. ونحن نشجع أيضاً مجلس الأمن على معالجة الثغرة في المساءلة حيث لا توجد أنظمة قطرية للجزاءات، والتصدي لانتهاكات القانون الدولي الواجب التطبيق التي ترتكب ضد الأطفال في هذه الحالات.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي كذلك بأهمية التحقيق مع جميع الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد الأطفال ومحاکمتهم ومعاقبتهم. فلقد ذكرنا في مناسبات عديدة وجوب بذل كل جهد ممكن لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم الجنائية الدولية، التي تؤدي دوراً رئيسياً

التابعة لمجلس الأمن. ونؤمن إيماناً شديداً بأن المجتمع الدولي ينبغي ألا يدخر جهداً لاتخاذ خطوات فعالة بغية الرد على الهجمات والإساءات والاعتداءات وأي نوع آخر من أنواع العنف التي تستهدف الأطفال ووضع حد لها.

وتدعم جمهورية هنغاريا بقوة عمل مجلس الأمن. ونود أن نؤكد من جديد على أهمية الأسرة والأطفال والتعليم والصحة العقلية والبدنية في حياة جميع الناس. وتود هنغاريا أيضاً أن تشجع المجلس أكثر على استمرار حملته ضد تجنيد الجنود الأطفال وإساءة معاملتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بالنيابة.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي، على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة. إن البلدان المرشحة تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك، وصربيا؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا تؤيد هذا البيان.

على غرار المتكلمين الآخرين، أشكر ألمانيا على التزامها القوي بتعزيز نهج الأمم المتحدة حيال مسألة الأطفال والصراع المسلح، والعمل الشاق الذي يقوم به الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح تحت قيادة السفير ويتيغ. وأود أيضاً أن أنوه بالتزام الأمين العام بان كي - مون الشخصي بهذه المسألة، وإن أعرب عن ترحيبي الحار بممثلته الخاصة. فالالاتحاد الأوروبي يشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها السيدة رادريكا كوماراسوامي نيابة عن حقوق ورفاه الأطفال الذين يواجهون الصراع المسلح، ويؤيد تأييداً كاملاً ولايتها

أفريقيا وأوروبا، وإلى تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات لمنع نشوب الصراعات وحماية الأطفال من تداعيات الحرب، بما في ذلك الحيلولة دون إرغامهم على العمل كمقاتلين، أو رقيق لممارسة الجنس أو خدم.

وقد ساهم الاتحاد الأوروبي بمزيد من التحسينات في مجال الإدماج. وندرج حالياً لغة موحدة جديدة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وحماية الطفل في جميع ولايات الممثلين الخاصين للاتحاد الأوروبي. لقد بدأنا بتطوير نماذج تدريبية لخبراء إدارة الأزمات لدينا، وتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان لدبلوماسي الاتحاد الأوروبي، ويشمل ذلك مسؤولين ذوي مناصب رفيعة في وفود الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم سيتولون مسؤولية مراكز اتصال تتعلق بالأطفال والصراع المسلح.

علاوة على ذلك، قام الاتحاد الأوروبي، ارتكازاً على المبادئ التوجيهية لديه في مجال حقوق الإنسان وكتدبير عملي لدعم تنفيذ استنتاجات وتوصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن بشأن كل بلد بعينه، بتمويل العديد من المشاريع لدعم حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

عزز الاتحاد الأوروبي تعاونه العملي مع مكتب الممثلة الخاصة ومع إدارة عمليات حفظ السلام، نظراً لدوره الحاسم في إدماج المسائل المتعلقة بالحماية في بعثات حفظ السلام. ونتطلع إلى زيادة تكثيف تعاوننا مع الأمم المتحدة لما فيه منفعة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، بما في ذلك التعاون مع فرق الأمم المتحدة القطرية في الميدان.

في الختام، أتوجه بالشكر إلى جميع الذين يعملون على هذه القضية النبيلة على أساس يومي، وفي أحيان كثيرة يعملون في ظل ظروف صعبة.

في كفالة المساءلة في الحالات التي تكون فيها الدولة غير راغبة في الوفاء بمسؤولياتها أو غير قادرة على ذلك. ونود أن نذكر هنا أن الأطفال تجري حمايتهم خصيصاً من جانب نظام روما الأساسي. ونرحب بعمل المحكمة الجنائية الدولية في هذا الميدان، والمحكمة الجارية لتوماس لوبانغا عن جرائم الحرب هي المثال الأول على ذلك.

لقد أبرز العديدون في هذه القاعة اليوم الأهمية الكبيرة لتنفيذ التزاماتنا على نحو حاسم وشامل. وأود أن أعتنم هذه المناسبة لاستكمل معلومات مجلس الأمن عن الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي مؤخراً لتعزيز إسهامه في العمل على حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم وتمكينهم - وهي الأهداف التي شغلت مكاناً عالياً في سياسته الخارجية والتنمية وبرنامج العمل الإنساني لعدد من السنوات.

ويسعدني أن أبلغ بأنه منذ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٠، ما انفك الاتحاد الأوروبي يعمل وفق استراتيجية تنفيذ منقحة للمبادئ التوجيهية التي يهتدي بها الاتحاد الأوروبي حيال الأطفال والصراع المسلح. ويستند بشدة عمل الاتحاد الأوروبي في المنطقة على قرارات مجلس الأمن ومبادئ باريس، ويتمشى تماماً مع أولويات الأمم المتحدة. في هذا السياق، أود التأكيد على أن المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي تسولي اهتماماً خاصاً لحالة الفتيات واحتياجاتهن المعينة في الصراعات المسلحة وبعدها.

وكتف الاتحاد الأوروبي الدعوة السياسية والدبلوماسية العامة. فعلى سبيل المثال، نواصل تأييد التصديق العالمي على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، ومما عزز ذلك أيضاً تعاون الممثل الخاص مع الشركاء الآخرين.

بمناسبة اليوم الدولي لهذا العام لمكافحة استخدام الجنود الأطفال، دعا الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بصورة مشتركة إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في

والطبية، الأمر الذي يبعث على القلق الكبير. نلاحظ أيضا أن هذه الهجمات تشكل انتهاكا للقانون الدولي. من الواضح أنه لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به. إذ أن شن الهجمات على المدارس لا يؤثر على الأطفال والشباب فحسب، بل يؤثر على المجتمعات ككل، ويقوض الجهود المبذولة للحد من الفقر. لذلك نرحب بالقرار الذي اتخذ اليوم والذي يوسع معايير الإدراج في القائمة لتشمل الانتهاكات الجسيمة المتمثلة في الهجمات على المدارس والمستشفيات ومصادقية التهديدات أو الهجمات على أطفال المدارس والموظفين العاملين في مجال التعليم والخدمات الطبية. فإدراج المدارس والمستشفيات يجسد العلاقة بين الحصول على التعليم والخدمات الطبية وبقاء التنمية ورفاه الأطفال.

نشجع الفريق العامل على الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة لديه، بما في ذلك استخدام الإحاطات الطارئة والاستثنائية، وذلك تماشيا مع الولاية المنوطة بالفريق، لتمكينه من الرد على زيادة الانتهاكات الجسيمة في الوقت المناسب وبطريقة مرنة، خاصة عندما تحدث خارج دائرة التقارير والاستنتاجات القطرية. فالإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام أمام الاجتماع الرسمي الذي عقده الفريق العامل في شهر أيار/مايو مثال جيد على كيفية عمل هذا على الصعيد العملي. تعتقد أستراليا اعتقادا راسخا بأن الرحلات الميدانية التي يقوم بها الفريق العامل، كتلك التي قام بها مؤخرا إلى نيبال وأفغانستان، تمثل أدوات قوية لضمان التزامات الأطراف المدرجة في القائمة. نأمل من الفريق العامل أن يقوم بزيارات ميدانية أخرى في عام ٢٠١١.

في هذا المضمار، شأننا شأن الآخرين، نرحب بعمل الممثلة الخاصة كوماناسوامي المعنية بحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية التي تقوم بها والتي تمثل وسيلة هامة يمكن بها تنفيذ توصيات المجلس والبت فيها على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد غوليدزينوسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة جدا. نحن دائما نقول ذلك، بالطبع، لكنني أعتقد أن هذه المسألة ليس لها صدى خاص.

قبل أن أدلي ببياني، أود، بوصفي عضوا في فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، أن أقول أنه يسعدنا جدا تأييد البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل كندا نيابة عن المجموعة.

ترحب أستراليا بالتزام مجلس الأمن الواضح بالتصدي للانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. وقد أسفر هذا الالتزام عن نتائج ملحوظة وملموسة. وفي ذلك الصدد، نهى أفغانستان على توقيعها على خطة عمل شاملة لوقف تجنيد الأطفال وغيرها من الانتهاكات على يد قوات الأمن الوطنية الأفغانية وذلك بعد ١٢ شهرا من قيام الأمين العام بإدراج الشرطة الوطنية الأفغانية في القائمة لأسباب تتعلق بالتجنيد. نشيد أيضا بالتقدم المحرز في الفلبين نحو وضع خطة عمل مع الجبهة الوطنية الديمقراطية في الفلبين لضمان عدم تجنيد الأطفال في الجيش الشعبي الجديد أو الاشتراك في الصراع هناك. نأمل أن تعمل الحكومة في ميانمار على تمكين الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، كوماناسوامي، من الوصول إلى المجموعات المسلحة غير التابعة لدولة ليتسنى التفاوض على خطط العمل، والتمكين من شطب هذه الجماعات الموجودة في البلد من القائمة.

على الرغم من تلك النجاحات، يتطرق الأمين العام في تقريره الأخير (S/2011/250) إلى اتجاه ينم عن تزايد الهجمات والتهديدات بشن الهجمات على المرافق التعليمية

الأشهر القليلة الماضية ببرامج عمل تضع حد لاستخدام الأطفال الجنود. وبشكل هام، هذا يدل على أن آلية الرصد والإبلاغ يمكن أن تكون أداة قوية لضمان احترام كامل الحقوق لجميع الأطفال. وينبغي لنا استخدام هذه الآلية والقرارات ذات الصلة لتوفير أوسع نطاق من الحماية للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

في ذلك الصدد، فإن تزايد الهجمات على المدارس والمستشفيات والعاملين فيها يبعث على بالغ قلقنا. ونرى أنه ينبغي احترام هذه المؤسسات بنفس القدر بوصفها مؤسسات إنسانية، بما في ذلك خلال الصراع. هذا شرط أساسي للوفاء بحق جميع الفتيات والفتيان في التعليم، وهو شرط أساسي للنهوض بالمدارس والمستشفيات بوصفها مناطق سلم ووسائل للدعم النفسي والاجتماعي والانتعاش بالنسبة للأطفال الذين يمرون بحالات عدم استقرار.

وأخيراً، فإن الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وخاصة بالنسبة للأطفال، يمثل لبنة أساسية لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع الوصول الأمن إلى تلك المرافق أو فرض قيود عليه من قبل الجماعات المسلحة، واستخدامها كدروع لأغراض عسكرية أو كأماكن للتجنيد، وغير ذلك من أعمال التعطيل للمرافق التعليمية والطبية سيستتبع إدراج تلك الجماعات في مرفقات تقارير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح.

ولجان الجزاءات ذات الصلة تشارك على نحو متزايد في جدول أعمال الأطفال والتزاع المسلح. ونحن نثني على جهود المثلة الخاصة في هذا الصدد. ونحث المجلس على مواصلة البحث عن سبل لمساءلة مرتكبي الانتهاكات من خلال أنظمة الجزاءات القائمة واستكشاف سبل جديدة لضمان المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة أثناء الصراعات.

وتنتقل إلى زيادة نظر لجان الجزاءات التابعة لمجلس في مسألة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. نلاحظ أنه في عام ٢٠١٠، أدرج لأول مرة الأفراد في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب نظام الجزاءات على أساس هذه الأسباب.

نشعر بالقلق لأنه من غير الممكن مساءلة بعض الجناة المتمادين من خلال تدابير هادفة، نظراً لعدم تعيين لجان جزاءات. نثيب بمجلس الأمن العمل على معالجة ثغرة المساءلة هذه على جناح السرعة.

في الختام، لقد أحرز مجلس الأمن والفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة تقدماً كبيراً في ضمان حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ومع ذلك، وبينما نحتفل بنجاحاتنا الجماعية، علينا أن نعترف أيضاً بأن التحديات لا تزال قائمة. نحن جميعاً نشترك في المسؤولية عن ضمان ألا يفلت من العقاب من يعتدون على الأطفال في أوقات الصراع. علينا أن ننظر إلى قوة والتزام مجلس الأمن لقيادتنا في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل فنلندا.

السيد فينانن (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أحاطب مجلس الأمن نيابة عن بلدان الشمال: أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج، والتي أيدت جميعها القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، الذي اتخذته المجلس هذا الصباح.

أنا سعداء بشكل خاص، يا سيادة الرئيس، بنهجكم الفعال المتمثل في تحويل التقارير الواردة عن حالة كل بلد بعينه إلى توصيات لمجلس الأمن في الوقت المناسب. هذا أمر بالغ الأهمية لكي يصبح للتوصيات تأثير حقيقي. من الأمثلة الجيدة في ذلك الصدد الاستنتاجات القطرية المتعلقة بأفغانستان وتشاد والتي تمت الموافقة عليها في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وكدلالة إيجابية على المتابعة، التزم البلدان في

حرب أو جرائم ضد الإنسانية كما يُعرفها القانون الدولي العرفي.

ووفقا لنظام روما الأساسي، فإن تعدد شن هجمات على مبان مخصصة للتعليم - شريطة ألا تكون أهدافا عسكرية - هو جريمة حرب. ولذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الأنباء عن الاستخدام المزدوج على نطاق واسع للمباني المدرسية باعتبارها مرافق تعليمية ومواقع عسكرية على السواء، ونحث جميع أطراف الصراعات على الامتناع عن استخدام هذه المؤسسات بتلك الطريقة.

واستخدام المباني المدرسية لأغراض عسكرية قد يشكل أيضا انتهاكا لحق الأطفال الأساسي في التعليم، وهو حق مكسب في المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وغير قابل للانتقاص في أوقات الصراع المسلح. ونثني على المجلس لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأن هذه المسألة الهامة باتخاذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) اليوم.

وأطراف الصراع التي تهاجم المدارس والمستشفيات بما يتنافى مع القانون الدولي الواجب التطبيق ستؤدي الآن أيضا إلى تحريك آلية الرصد والإبلاغ. وهذه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. غير أننا نعتقد أيضا أنه يجب إيلاء نفس القدر من الأهمية لجميع الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الطفل في مختلف الصراعات. ولا يمكن إلا بصعوبة مواءمة المعاملة التفضيلية مع عالمية وترابط حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني الدولي.

ونحن قلقون للغاية بشأن الأنباء عن تزايد تجنيد الأطفال واستخدامهم في مختلف الصراعات المسلحة. وللتصدي لهذه الحوادث في الوقت المناسب، ينبغي للفريق العامل الاستفادة بشكل أفضل من جميع أدواته المتاحة، بما في ذلك الاجتماعات الطارئة والزيارات الميدانية. ونرحب بمبادرة وفد بلدكم، سيدي، بصفتكم رئيسا للفريق العامل

ومن أجل الحصول على المعلومات اللازمة عن الهجمات والتهديدات، ينبغي لمجلس الأمن أن يضمن أن تشمل جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام ذات الصلة على أحكام محددة بشأن رصد المستشارين في مجال حماية الأطفال للانتهاكات والإبلاغ عنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم كثيرا، سيدي، على عقد هذه الجلسة وعلى تنظيم المناسبة الجانبية في ٣٠ حزيران/يونيه باعتبارها تمهيدا جيدا جدا لهذه المناقشة المفتوحة.

نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به كندا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، ونود إضافة عدد من التعليقات بصفتنا الوطنية.

في البداية، نثني على الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي، وموظفيها المتفانين لعملهم الممتاز بشأن هذا الموضوع.

إننا نشعر بالجزع إزاء تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنون "التعليم يتعرض للهجوم"، والذي يشير إلى وقوع هجمات متكررة على الطلاب وأعضاء هيئات التدريس والمؤسسات في حالات الصراع المسلح في جميع أنحاء العالم. وتقرير الأمين العام (S/2011/250) أيضا يوثق تزايد الهجمات على المدارس، والتي جرى تسليط الضوء عليها في ١٤ من أصل ٢٢ حالة قطرية يشملها التقرير، والتي ترتكبها الدول والأطراف من غير الدول. وفي جميع الظروف تقريبا، تشكل الهجمات على المدارس انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، وقد تشكل جرائم

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول المعنية السماح بإجراء اتصالات مباشرة بين مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام والأطراف المعنية من غير الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):

أشكركم، سيدي، على تنظيم هذا الحدث الهام الذي يؤكد مرة أخرى على الأهمية التي يوليها مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره لحماية الأطفال الذين يجدون أنفسهم ضحايا للصراع المسلح.

وبلجيكا ترحب بالتقرير الممتاز للأمين العام (S/2011/250) الذي عرضته السيدة كوماراسوامي أمامنا وبالتوصيات العملية التي يتضمنها. وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على التزامها الذي لا يعرف الكلل.

ونرحب بحماس بإنشاء المعيار الرابع للإدراج في مرفقات تقارير الأمين العام، ألا وهو، الهجمات المتكررة على المدارس أو المستشفيات. وهذا التطور خطوة هامة على صعيد تعزيز الإطار المعياري المتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، أود أن أهنئ الرئاسة الألمانية للمجلس وأن أهنئكم، سيدي، وكذلك الأعضاء الآخرين في المجلس على قراراته الهامة وكما تعلمون، فإن بلجيكا قد سعدت بالاشتراك في تقديم هذا القرار.

أود توضيح موضوع هذه المناقشة بتناول حالة الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى، استنادا إلى تجرّبي بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام. بخصوص الحالة في أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أتناول خمس نقاط بإيجاز شديد.

أولا، فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة - فإنه لا يزال يعيث في الأرض فسادا في الجنوب الشرقي من البلد

المعني بالأطفال والتزاع المسلح، للقيام بالزيارات الميدانية على نحو أكثر تواترا، ونشعر بخيبة أمل لأن أعضاء المجلس الآخرين لم يظهروا حماسا يذكر لهذا النهج. والزيارات الميدانية يمكن أن ترسل إشارات هامة للسكان المتضررين والقادة السياسيين والعسكريين، ونأمل أن يستخدم الفريق العامل هذه الأداة الهامة بفعالية أكبر مستقبلا.

هناك ١٦ من أطراف الصراعات مدرجة في مرفقات تقارير الأمين العام منذ أكثر من خمس سنوات لارتكابها انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. ويجب أن يولي المجلس اهتماما قويا وعاجلا للمتضارين في الانتهاكات وأن يتخذ ضدهم إجراءات قوية على وجه السرعة. والتدابير التي يتخذها الفريق العامل ينبغي أن تُستكمل بتدابير فعالة للإنفاذ مثل فرض الجزاءات، بما في ذلك الحظر على الأسلحة والحظر على المساعدات العسكرية وفرض القيود على السفر.

ومن ثم، ندعو مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ هذه التدابير عند إنشاء أو تجديد ولاية لجان الجزاءات ذات الصلة، على النحو المتفق عليه في البيان الرئاسي للمجلس الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/10) وفي حالة عدم وجود لجنة جزاءات محددة، ينبغي للمجلس أن ينظر في استخدام لجنة جزاءات مواضيعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نضع في اعتبارنا خيار إحالة حالات إلى آليات العدالة الوطنية والدولية ذات الصلة، مثل المحكمة الجنائية الدولية، مع النظر في خيار تحمل ميزانية الأمم المتحدة لتمويل هذه القرارات.

وأخيرا، فإن المسؤولية عن احترام حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة تقع على عاتق الأطراف ذاتها. وندعو جميع الأطراف المتمادية في الانتهاكات إلى وضع وتنفيذ خطة عمل قد تؤدي في النهاية إلى رفع أسمائها من القوائم.

العاملون في مجال حماية الأطفال على الموارد والقدرات الضرورية لأداء واجباتهم. وبغير ذلك، فإن الفجوة بين الاحتياجات الملحمة والدعم المقدم لا يمكن إلا أن تتسع في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى حيث لا تزال الهجمات ضد المدارس والمستشفيات تمارس اليوم على نحو لا يقبل الإنكار.

خامسا وأخيرا، أود أن استرعي الانتباه بشكل خاص إلى فئتين من الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة لا تلقيان الاهتمام الذي تستحقانه: الأطفال الذين يولدون نتيجة للاغتصاب، والذين عادة ما يعاملون معاملة المنبوذين من قِبَل المجتمع، والأطفال الذي كانوا شهداء على اغتصاب أمهاتهم أو أخواتهم أو أعضاء آخرين من الأسرة. ولا يزال هذا الأمر طي النسيان اليوم في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى.

أعلم أن السيدة كوما راسوامي على علم بوجود هاتين الفئتين المنسيّتين والمهملتين حتى الآن، وأنها قد عقدت العزم على أن توليهما كل الاهتمام المطلوب.

وأود أن أشيد على وجه الخصوص بقرار الممثلة الخاصة للأمين العام في بانغي، بمجرد وصولها قبيل أسابيع، تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال حماية الأطفال. وقد خطا فريقها بالفعل خطوة أولى هامة بإحياء عمل الفريق التقني المشترك بين الوكالات، المعني بآلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الأطفال. أخيرا أصبح عمل الآلية في بانغي يجري على قدم وساق.

في الختام، أرحب بالجهود المبذولة من قِبَل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لإنشاء مجلس قومي لحماية الأطفال، وأحثها على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير

حيث يواصل حتى يومنا هذا تجنيد الأطفال كجنود أو رقيق جنسي. ومن يتمكنون من الهرب منه في حاجة عاجلة إلى الدعم النفسي والاجتماعي. والمجتمعات المحلية التي تستقبلهم بحاجة أيضا إلى دعم إنساني وتعليمات ورعاية طبية، بنفس القدر من الاستعجال. وفي المقام الأول، فإن هذه المشكلة تتطلب التصدي لها على الصعيد الإقليمي.

ثانيا، في شمال غرب البلد، جرى تسريح أكثر من ٥٠٠ طفل من صفوف الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية. ومع ذلك، لا تقدم حتى الآن أية مساعدة لأولئك الأطفال عن طريق برنامج لإعادة الإدماج يذهب إلى أبعد من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ويدوم وقتا أطول. وتلك هي نقطتي الثانية: إن تسريح الأطفال الجنود يجب أن يتزامن مع برنامج لإعادة الإدماج.

ثالثا، في شمال شرق البلاد، قامت الحكومة في ١٢ حزيران/يونيه بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار مع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام. وقد تم تفعيل إحدى التوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح في أفريقيا الوسطى (S/2011/241) عن طريق ذلك الاتفاق الذي يؤمّل أن ييسّر وصول المساعدات الإنسانية. وتلك هي نقطتي الثالثة: لقد أصبحت لتقارير الممثلة الخاصة آثار ملموسة.

رابعا، بالنظر إلى عِظَم التحديات المتعلقة بحماية الأطفال، لاحظتُ خلال الزيارات العديدة التي قمت بها لبانغي أن منظومة الأمم المتحدة تفتقر إلى الموارد والقدرات. وفي الوقت الذي يعد فيه المجلس لإضافة الاعتداء على المدارس والمستشفيات كمعيار ينبغي أخذه في الحسبان ينبغي أن نتذكر أنه لا يكفي تعزيز المنظومة من حيث المبدأ، أي توسيع معايير الإدراج. ينبغي لنا أيضا العمل على أن يحصل

المسلحة. وتفخر إسرائيل بكونها من بين مقدمي قرار اليوم وتشيد بألمانيا لأخذها المبادرة بطرحه.

نشعر بالارتياح لما تحقق من تقدم في هذه المسألة على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام (S/2011/250). لقد تم إطلاق سراح آلاف من الأطفال المخندين في الجماعات المسلحة في مناطق النزاعات في جميع أنحاء العالم. ومن أجل ذلك، قامت الأمم المتحدة في العام السابق بالتوقيع على خطط عمل جديدة في الفلبين وأفغانستان وتشاد. ونحن إذ نرحب بتلك التطورات، نطالب بتنفيذ الاتفاقات دون إبطاء. يبقى أن إطلاق سراح أولئك الأطفال وحده لا يكفي؛ بل ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً خاصة لإعادة إدماجهم في المجتمع بحيث يتطلعون إلى مستقبل حال من القتال.

أود أن أعرب عن تقدير إسرائيل للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، راديكسا كوماراسوامي، للدور الفعال الذي تؤديه في القيام بتلك الجهود. إننا أحياناً نلاحظ أن تقاريرها بحاجة إلى قدر أكبر من الموارد. ومع ذلك، نحبي ما تتحلى به من روح مهنية وتفان في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

لن يكون بياني هذا مكتملاً إذا لم أؤكد من جديد الحاجة الملحة لحماية الأطفال ضد الإرهاب والتطرف. ورغم أن هذا شاغل عالمي، فإن الحالة في منطقتنا تعطي صورة واضحة لهذا التحدي المتعدد الأوجه.

لا يزال الإرهابيون في الشرق الأوسط ينتقون الأطفال دون سواهم عند القيام بهجماتهم. لقد أصيب بلدي بحالة من الذهول من هول الرعب الذي حدث في آذار/مارس الماضي حين قام إرهابيون فلسطينيون بقتل خمسة أفراد من أسرة إسرائيلية في بلدة إيتامار بوحشية أثناء نومهم

الأول للأمين العام عن الحالة في أفريقيا الوسطى (S/2009/66) وبخاصة في مجال الأطفال والنزاع المسلح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود، سيدي الرئيس، تهنتكم على قيادتكم لعمل مجلس الأمن خلال هذا الشهر وعلى إدارتكم المقتدرة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

اسمحوا لي في البدء بملاحظة شخصية. إنني أحاطب المجلس لا بوصفي مندوباً دائماً لدولة إسرائيل فحسب بل أيضاً بوصفي والداً. كم أنا فخور بأني قمت بتنشئة أطفال في الثالثة - ليور وتورير وأورين - في القدس. ومع ذلك فقد نشأ طفلي في واقع أصبحت فيه الأمور الشاذة هي المعيار. لقد رأوا منذ طفولتهم جميع المؤسسات التعليمية، بدءاً بمدارس ما قبل الدراسة ورياض الأطفال وحتى المدارس الثانوية، بحاجة إلى حماية من قبل حارس مسلح. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقبل هذه الحالة الشاذة على أساس أنها طريقة طبيعية للحياة. لا ينبغي أن تعيش أية أسرة أو أن يعيش أي طفل في مثل تلك الظروف.

الأطفال هم الضحايا الأساسيون للنزاع المسلح. إنهم هدفه وأصبحوا، على نحو متزايد، أدواته. الآلاف منهم يتعرضون للاستغلال الجنسي والدعارة والاعتصاب والعنف الجنسي. أكثر من ربع مليون قاصر يُستغلون حالياً كأطفال جنود ويجنّدون في عمر مبكر بالقدر الذي يسلبهم تعليمهم وشبابهم.

وتولي إسرائيل أهمية بالغة لحماية الأطفال في النزاع المسلح وهي دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات

الشرق الأوسط يُعلّمون كيف يكرهون الإسرائيليين واليهود، وكيف يشوهون سمعتهم ويجردونهم من إنسانيتهم. وهذا يمنعهم من أن يصبحوا أعضاء مساهمين في المجتمع العالمي المتسامح. ومن أجل هؤلاء الأطفال ومستقبل منطقتنا، يتعين على المجتمع الدولي أن يضع حداً لهذه الثقافة التحريضية. إننا بحاجة إلى تعليم يعزز السلام بدلا من الكراهية، والتسامح بدلا من العنف، والتفاهم بدلا من الاستشهاد.

إن الأطفال من ضحايا الإرهاب ضحايا حقيقيون. ولكل واحد منهم اسم وأسرة، ولكل واحد منهم أحلامه وتطلعاته. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل استدامة أو تبرير الإرهاب في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر. ويستحق الجيل القادم من أطفال منطقتنا مستقبلا أكثر إشراقا، وخاليا من الصراع والإرهاب والكراهية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد أيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أعنتم هذه الفرصة لأهنئ الوفد الألماني على توليه رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه وأن أشكر، كذلك، وفد غابون على إدارته لأعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

إننا نشكركم، سيدي الرئيس، ونشكر وفدكم على عقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة، وعلى ريادتكم الفعالة للعمل بشأن هذه المسألة. كما ننوه بإبقاء المجلس لهذه المسألة الهامة قيد نظره، وخاصة من خلال المراقبة المستمرة والدعم الثابت للفريق العامل، التابع له، المعني بالأطفال والتزاع المسلح. إننا نعتقد بقوة أن من الأهمية بمكان أن يبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره.

إن بابوا غينيا الجديدة، إذ صدّقت على اتفاقية حقوق الطفل، تظل تدعم تنفيذها، وخاصة ما يتعلق منها

في دارهم. وقد تنقل الإرهابيون من غرفة إلى غرفة مستخدمين السكاكين لتنفيذ جريمتهم المروعة. قتلوا الوالدين؛ وقتلوا طفليهما البالغين من العمر ٤ و ١١ عاما؛ وفي عمل يتسم بقسوة بشعة قتلوا أصغر أعضاء الأسرة وهي طفلة عمرها ثلاثة أشهر.

تلك مجرد واحدة من الهجمات التي يقوم بها الإرهابيون ضد أطفال إسرائيل. في نيسان/أبريل الماضي استهدفت حماس عمدا حافلة مدرسية صفراء في جنوب إسرائيل. وقد ضربوا الحافلة بإطلاق صاروخ مضاد للدبابات عليها فحطموها تماما وقتلوا فتى يبلغ من العمر ١٦ عاما. ويُبرز هذا الهجوم الواقع اليومي الذي يواجهه الأطفال في أغلب أنحاء جنوب إسرائيل حيث خطر الصواريخ ماثلا دائما. منذ بداية العام، أُطلق حوالي ٢٩٠ صاروخا وقاذفة مورتر على إسرائيل، أي بمعدل هجومين تقريبا كل يوم بلا استثناء. إن من شأن ذلك أن يغير النسيج الحياتي. في الأشهر الستة الماضية بقي أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل إسرائيلي خارج المدرسة في مناسبات عديدة لتفادي خطر الصواريخ.

ليست المعاناة التي يسببها الإرهاب قصرا على أحد؛ فجميع الأطفال في منطقتنا يعانون. إن حماس وجماعات إرهابية أخرى توظف القُصّر للقيام بتفجيرات انتحارية وتجندها للقيام بهجمات ضد المدنيين والجنود الإسرائيليين. إنهما تستخدم الأطفال دروعا بشرية وتعرضهم للخطر باستخدام المدارس والمستشفيات والأحياء المدنية قواعد للقيام بأنشطتها.

إن مسؤولية التصدي للسياق الأشمل الذي يُستخدم فيه الأطفال وبيساء استخدامهم في التزاع المسلح تقع على عاتق المجلس. وفي المدارس والمساجد والمخيمات، وعبر وسائل الإعلام، ظل جيلٌ بعد جيلٍ من الأطفال في كل أنحاء

بالتصدي لهذا المجال من الاهتمام الأساسي للمجتمع الدولي،
وتتعهد بدعمنا لما تقومون به من أعمال.
وأخيراً، إذا كان لأطفال العالم أن يصبحوا مستقبلنا،
فلا بد لنا إذا بالتأكيد، كمجتمع دولي، أن نكفل لهم
مستقبلاً أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن
لممثل بنغلاديش.

السيد محمود (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود
أبدأ بتهنئة ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر
تموز/يوليه وعلى تنظيم هذه المناقشة العامة بشأن الأطفال
والتزاع المسلح. وأود، كذلك، أن أشكر وزير خارجية ألمانيا
على ترأسه لهذه الجلسة الهامة. كما أود أن أرحب بحضور
الوزراء الموجودين معنا اليوم وبياناتهم، فهم يقدمون شهادة
على أهمية هذه المسألة لنا جميعاً.

وأود كذلك أن أعرب عن تقدير بلدي الخالص
للأمين العام، وللممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال
والتزاع المسلح، السيدة رادىكا كوماراسوامي، وللمدير
التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيد أنتوني ليك،
على إحاطتهم الإعلامية التفصيلية هذا الصباح.

ويشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره العاشر
بشأن هذه المسألة، الوارد في الوثيقة S/2011/250 إننا نرى أن
توصياته تستحق الدراسة المتأنية وتنفيذها لاحقاً والامتنان لها
من جانب الدول الأعضاء وأطراف الصراع المسلح.

إننا نشيد بمجلس الأمن على جهوده المستمرة لوقف
الانتهاكات لحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. وتشمل
تلك الجهود قائمة التسمية والفضح التي يعدها الأمين العام،
وإنشاء آلية الرصد والإبلاغ، وخطط العمل، وإنشاء الفريق
العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلحة التابع لمجلس الأمن

بالأطفال في حالات الصراع المسلح. وما فتئنا ندعم المبادئ
الأساسية الأربعة للاتفاقية: أولاً، عدم التمييز؛ ثانياً، التفاني
في خدمة المصالح الفضلى للطفل؛ ثالثاً، الحق في الحياة والبقاء
والنمو، وأخيراً، احترام حق الطفل في الاستماع إلى آرائه.

ومع أن تقرير مؤسسة مجلس الأمن الشامل الرابع،
الصادر مؤخراً، بشأن الأطفال والتزاع المسلح، المؤرخ
٦ تموز/يوليه، قد أشار إلى تحقيق الكثير من الإنجازات، فإن
الكثير من العمل ما زال يتعين القيام به.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ استمرار الانتهاكات
الكثيرة لحقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، ونعرب عن
قلقنا البالغ إزاء تلك الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، نشير
إلى الانتهاكات الستة لحقوق الأطفال المحددة والجسيمة
الآتية، التي نعتقد أن المجلس على معرفة بها ويجب أن يواصل
النظر فيها: قتل وتشويه الأطفال، والعنف الجنسي ضد
الأطفال، وتجنيد واستخدام الأطفال كجنود أطفال،
والهجمات ضد المدارس والمستشفيات، ومنع وصول العاملين
في الحقل الإنساني إلى الأطفال، وخطف الأطفال. وعليه،
يدعم بلدي قرارات المجلس الرامية إلى حماية الأطفال،
ولا سيما القراران ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

وتدور المناقشة الجارية حول الهجمات التي تشن
على المدارس والمستشفيات. ويؤكد وفد بلدي على أهمية
المدارس وعلى حق الأطفال في التعليم. وعليه، ندعو إلى
تحويل المدارس إلى مناطق سلام، ونحث المجلس على دعم
الإجراءات لحماية المدارس في كل أرجاء العالم.

وفي الختام، يكرر بلدي دعمه لعمل الممثلة الخاصة
للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة رادىكا
كوماراسوامي، ويشيد بذلك بالعمل. كما إننا نشيد
بوكالات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم
المتحدة للطفولة وإدارة عمليات حفظ السلام، وبالتزامهما

للأطفال في النزاع المسلح ما زالت تنسم بالخطورة البالغة. فهناك ٦١ كيانا مدرجا في القائمة الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام، وقد ظل ١٦ كيانا من بينها مدرجا لفترة خمس سنوات على الأقل. وينبغي التفكير في وضع نوع من المعايير لإنفاذ الامتثال التام من جانب الأطراف المدرجة في مرفقات تقرير الأمين العام، ولا سيما المتمدادون في الانتهاكات، مع وجود خطط عمل مرتبطة بمداول زمنية محددة. ولكن من الضروري اتباع نهج يتوخى الحذر بحيث لا تتعرض للخطر الفئة الضعيفة للغاية تحديدا التي تناو لها اليوم، أي الأطفال.

ويتعين أن تعالج على النحو المناسب مسألة الضحايا الأطفال أثناء العمليات العسكرية. ويحدونا الأمل أن ينصاع جميع الأطراف في حالات الصراع المسلح لالتزامهم بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفقا للفقرة ٢٢٠ من تقرير الأمين العام.

وعلاوة على ما أشرت إليه، ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في العديد من الصراعات المسلحة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، تجنيد واستخدام الأطفال، وقتل وتشويه الأطفال، والاعتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال، واختطاف الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع العاملين في الحقل الإنساني من الوصول إلى الأطفال من جانب الجماعات المسلحة، بما يتعارض مع القانون الدولي الساري. وفي هذا الصدد، أود أن أحث بشكل خاص الأطراف المعنية على حماية المؤسسات التعليمية والصحية والموظفين المرتبطين بها من تلك الهجمات. كما نود أن نرحب، في هذا الصدد، بالقرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، الذي اتخذته المجلس اليوم.

لقد مضى أكثر من تسعة أعوام على بدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح. وقد وقعت بنغلاديش وصدقت

عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وتطبيق الجزاءات، والإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وقد حققت تلك المبادرات نجاحات كبيرة وملموسة. فكما بين تقرير الأمين العام، في العام الماضي أيضا، قام عدد من أطراف الصراع المدرجين في القائمة بتوقيع اتفاقات بشأن اعتماد خطط عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وكانت استجابة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لهذه المسألة جديرة بالثناء أيضا. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن الشكر لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على دورها الريادي في آلية الرصد والإبلاغ. وتستحق المثلة الخاصة وفريقها إشاداتنا الخاصة على جهودهما المتفانية.

وإذ نتناول هذه المسألة، علينا أن نركز أكثر على جانب العرض المتصل بها. إن استخدام الجماعات المسلحة من غير الدول للأطفال لا يحدث في فراغ. فالظروف التي يمكن أن تجعل الأطفال في تلك الأوضاع عرضة للتجنيد تتضمن الفقر والتمييز وعدم المساواة والإقصاء واليأس والأوضاع البائسة. كما إنها تشمل ثقافة العنف السياسي، والتوتر القائم على مسائل الدين والهوية، وعلى تاريخ استخدام الجنود الأطفال، وهذه الظروف مجتمعة تولد حالة قابلة لنشوب الصراع، حيث يمكن استخدام الأطفال وإساءة معاملتهم من جانب الجماعات المسلحة. وعلية، فإن النجاح في إنهاء مشاركة الأطفال في الصراع المسلح يتوقف إلى حد كبير على الأسباب الأساسية التي تسبب الحافز والإحباط، وعلى بناء المجتمعات التي تصون حقوق جميع الأطفال وكرامتهم وآمالهم بمستقبل أفضل.

وغني عن القول إن المشوار أماننا ما زال طويلا. ومع إحراز تقدم من خلال خطط العمل للإفراج عن الجنود الأطفال في عدد من الحالات المثيرة للقلق، فإن الحالة العامة

منطقة حرب في أفغانستان، ولا توجد خطوط جبهة. فالهجمات العنيفة تقع في قرانا، وأسواقنا، وشوارعنا العامة، وتعرض الأطفال الأفغان للخطر بينما هم يحاولون أن يعيشوا حياة طبيعية. أربعة وأربعون في المائة من جميع إصابات الأطفال تسببها العنوبات الناسفة والهجمات الانتحارية، التي تستهدف على نحو متزايد الأهداف السهلة المنال مثل الطرق المدنية والمدارس والعيادات الصحية. النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة هم الضحايا الرئيسيون لهذه الهجمات.

تلتزم حكومة أفغانستان بالوفاء بمسؤوليتها في حماية حقوق جميع الأطفال، والتصدي لانتهاكات حقوق الطفل. لقد شرعنا في اتخاذ عدد من الخطوات الهامة، بما في ذلك إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات مكلفة بوضع خطة عملنا الوطنية وتنفيذها. وتسعى الخطة إلى منع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات أمننا الوطني والتصدي لجميع أشكال العنف ضد الأطفال. وتتجه جهودنا نحو تحقيق التزاماتنا في مجال حماية الطفل.

نحن نعمل عن كثب مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة والفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة من أجل حماية حقوق الطفل في الأمن والتعليم والصحة. وأعتنم هذه الفرصة لأرحب بزيارة الفريق العامل إلى أفغانستان، بقيادة السفير ويتيغ، التي تم خلالها عقد مناقشات مهمة مع الجهات الحكومية ذات صلة بهدف تعزيز التقدم في حياة الأطفال الأفغان.

يجب علينا جميعاً التصدي للارتفاع المقلق في عدد المفجرين الانتحاريين من الأطفال الذين تستخدمهم الجماعات المتطرفة المسلحة. وتعكس التقارير الأخيرة، عن شبكات إرهابية تقوم بتدريب الأطفال وبيعهم إلى الجماعات المتشددة للقيام بتفجيرات انتحارية، وجود انتهاكات جسيمة

على البروتوكول في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. بيد أننا نلاحظ، مع الأسف، أن خمسين دولة عضوا ما زالت حتى الآن غير أطراف في البروتوكول. نود أن نحث هذه الدول على أن تصبح أطرافاً في البروتوكول. إن الأطفال هم مستقبل عالمنا، وهم حملة مشاعل ثقافة السلام. فمن واجبنا الرسمي أن نحمي سلامتهم البدنية وحقوقهم في العيش على كوكب الأرض بقلوب خالية من الخوف، ملؤها الآمال والأحلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم مناقشة اليوم، التي تتيح لنا جميعاً الفرصة لإعادة تأكيد التزامنا بكفالة حماية أمن الأطفال وحقوقهم ورفاههم أثناء الصراعات المسلحة. أود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيدة رادبكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والسيد أتوني ليك، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة، على الملاحظات التي أدلوا بها هذا الصباح.

لقد كان لتركبة الحرب والعنف تأثير مدمر على بلدي. ولا يزال العنف ينال حصته من الحياة اليومية. وهذا ما فعله هذا اليوم في قندهار. وكما صرح الرئيس كرزاي، إثر وفاة شقيقه أحمد والي كرزاي، رئيس مجلس محافظة قندهار، فإن "هذه هي الحياة التي يعيشها جميع الشعب الأفغاني. وآمل أن تنتهي يوماً المأسوي التي تواجه كل الأسر الأفغانية".

للأسف، هذه المأسوي مستمرة وتشمل الأطفال. لا يزال الأطفال يتحملون وطأة الصراع في أفغانستان. فهم جزء من العدد المتزايد من الضحايا المدنيين، وتظل قدرتهم على العيش الآمن والصحي والمزدهر في خطر. ليس هناك

في مواجهة هذه التحديات، يجب علينا ألا نغفل عن التقدم المحرز حتى الآن. حتى الآن، هناك أكثر من ٧ ملايين من الأولاد البنات مسجلين في المدارس، يستثمرون في مستقبلهم. لقد شيدنا أكثر من ٤٠٠٠ مدرسة في مختلف أنحاء البلد؛ ونتوقع أن يصل عدد الأطفال المسجلين في المدارس إلى تسعة ملايين طفل بحلول عام ٢٠٢٠؛ وفي بلد لم تكن فيه البنات يتلقين عمليا التعليم قبل ١٠ سنوات فقط، سوف يكون أكثر من ٤٠ في المائة من هؤلاء الطلاب الجدد من الفتيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الغالبية العظمى من سكان أفغانستان تحصل على الرعاية الصحية الأساسية، ويعكس ذلك تحسنا كبيرا على مدى السنوات العشر الماضية.

ومع ذلك، لا يزال يتعين علينا التغلب على التحديات التي تواجهنا. إننا نتطلع إلى استمرار شراكتنا مع المجتمع الدولي من أجل تحسين الأمن وضمان الرخاء في حياة الأطفال الأفغان ومستقبلهم. سنظل شراكتنا الدولية على حالها طوال الفترة الانتقالية، في وقت تشرع فيه الحكومة الأفغانية في تولي دورها القيادي. ولذا، فإننا لسنا وحدنا، لا في نجاحاتنا، ولا في إخفاقاتنا. نتشاطر المسؤولية عن أمن الأطفال الأفغان، الذين يحتاجون إلى بيئة خالية من العنف العشوائي لتحقيق كامل إمكاناتهم، ويستحقون ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بصفتي الوطنية، أقدم تعازي ألمانيا في وفاة الأخ غير الشقيق للرئيس كرزاي. أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد هان ثو (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفدي أن يعرب عن امتناننا لكم، سيدي، لتوليكم رئاسة هذه الجلسة الهامة. كما نشارك المتكلمين السابقين في التقدم بالشكر إلى السيدة كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة،

لحقوق الطفل في جميع البلدان. إن ضعف الطفل الذي لا يعرف شيئا خارج الوجود الذي مزقته الحرب يجب ألا يستغل في الحرب؛ وليس من العدالة استخدام براءة الطفل وجعلها استراتيجية قتالية؛ والأهم من ذلك أن جسم الطفل ليس سلاحا في الحرب لا بمعايير دستور أفغانستان ولا في إطار القانون الدولي. إن استخدام هؤلاء الأطفال في الهجمات الانتحارية جريمة بشعة يجب التصدي لها بعزم راسخ.

وعلى نفس المنوال، نعتقد أن من الضروري تفادي مساواة الحكومة الأفغانية بالإرهابيين عند النظر في التحديات التي تواجه الأطفال الأفغان. فالهجمات ضد الأطفال، وانتهاك حقوقهم الأساسية، إنما هي من عمل أولئك الذين يواصلون حملتهم ضد السلام والاستقرار في أفغانستان.

إن العنف ضد الأطفال من خلال الاعتداء الجنسي والجسدي والمترلي عمل بغيض يتنافى مع القانون الوطني. والعنف الجنسي، بما في ذلك المعاشرة الجنسية المثلية في شكلها المحلي، التي تحظى بتغطية واسعة النطاق طابعها الإثارة في تقارير وسائل الإعلام، هو جريمة تترتب عنها عقوبات خطيرة بموجب النظام القانوني الأفغاني. وعلى الرغم من أن أفغانستان لا تتفرد بهذه المشاكل، فإننا نتخذ كل الخطوات اللازمة لوقف هذه الممارسة المنافية للقانون وللإسلام وللأخلاق.

وانتشار الفقر الذي يعاني منه البلد يشكل هو أيضا تهديدا لسلامة الأطفال وأمنهم في أفغانستان. فهناك أكثر من ٧ ملايين طفل يعيشون تحت خط الفقر. يدفع الفقر الأطفال دون السن القانونية إلى الانخراط في القوة العاملة في مدن أفغانستان وأريافها على السواء. ويحرم الكفاح من أجل التكسب العديد من الأطفال من فرص مواصلة التعليم وبناء مستقبل أكثر إشراقا.

بخدمة القوات المسلحة قبل أن يصل إلى سن ١٨ عاماً. وتطبق هذه اللائحة على نحو صارم. وبدأت الحكومة أيضاً برنامجاً نشطاً في مجال الدعوة لمنع تجنيد الأطفال القصر في الخدمة العسكرية. ولدنيا رقابة وإجراءات تفتيش صارمة في مرحلة التجنيد. ويرفض المجندون الجدد الذين لا يستوفون شرط الحد الأدنى للسن، أو الوفاء بأي مؤهلات أخرى، أو يتم تسريحهم من صفوف القوات المسلحة.

ويشرف مكتب المدعي العام بوزارة الدفاع على الالتزام الصارم بأوامر وتوجيهات ولوائح التجنيد العسكري. وفي هذا السياق، فقد تم تسريح ما مجموعه ٣٦ شخصاً من صفوف الخدمة العسكرية بسبب فشلهم في تلبية متطلبات الالتحاق بالخدمة، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل من هذا العام. وبموازاة فصل الأطفال القصر وجمع شملهم مع عائلاتهم، اتخذت إجراءات جزائية كذلك ضد ضابط واحد عشر جندياً من ذوي الرتب الأخرى، بسبب فشلهم في الامتثال لقواعد ولوائح التجنيد السارية.

كما أوضحنا تماماً رغبة حكومة ميانمار في رفع اسم جيشها، تاغاداو كبي، من القائمة المرفقة بتقرير الأمين العام. وللوصول إلى هذا الهدف، فنحن بصدد إعداد مشروع خطة عمل وطنية تتضمن العناصر التي قدمتها اليونيسيف وعينات من خطط عمل ثلاثة بلدان مختلفة، حصلنا عليها من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام. والتقى الفريق العامل التقني، الذي يتألف من مسؤولين من وزارة الدفاع، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة العمل، ووزارة الرعاية الاجتماعية، ومكتب المدعي العام ومكتب رئيس القضاة، مع ممثلين من منظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع مرات في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١.

ونأمل في استكمال خطة عملنا الوطنية بتوفير المرونة من كلا الجانبين. وستواصل ميانمار، من جانبها، تعاونها التام

والسيد أنتوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة اليونيسيف، على معلوماتهم المستكملة عن حالة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. إن الوقت مناسب للغاية لينظر المجلس في هذه المسألة الهامة عقب صدور تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2011/250).

إن الأطفال هم أكثر ضحايا الصراعات المسلحة براءة وأشدّهم ضعفاً. وفي معظم الأحيان في الصراعات، يتعرضون لسوء المعاملة والحرمان من حقوقهم الإنسانية الأساسية. ولا يزال الأطفال يجندون كمقاتلين، ويتعرضون للتشويه، والقتل والاعتصاب في الصراعات المسلحة المختلفة. الجرائم المرتكبة بحق الأطفال لا تغتفر. وعلى الرغم من التدابير المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي وولايات مجلس الأمن، لا يزال الأطفال يعانون في حالات الصراع في جميع أنحاء العالم.

إن ضمان المصالحة الوطنية، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، هي أفضل السبل لمنع نشوب الصراعات وتعزيز حماية الأطفال على أساس طويل الأجل. وللمجتمع الدولي والأمم المتحدة دور حيوي في مساعدة الدول على إيجاد بيئة تمكن الأطفال من التمتع بحقوقهم الأساسية وبمستوى حماية أفضل.

ونرى أن المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال وتعزيز رفاههم تقع على عاتق الدول. وقد التزمت حكومة ميانمار بعدم تجنيد أي طفل دون سن ١٨ عاماً في الخدمة العسكرية. فالخدمة في قواتنا المسلحة طوعية تماماً، والذين يدخلون الخدمة العسكرية، إنما يفعلون ذلك بمحض إرادتهم. وليس هناك نظام للخدمة العسكرية الإلزامية أو التجنيد الإجباري في بلدنا. علاوة على ذلك، وبموجب قانون ميانمار لخدمات الدفاع، المؤرخ نيسان/أبريل عام ١٩٧٤، ولائحة المكتب الحربي ٧٣/١٣، فإنه لا يجوز لأي شخص الالتحاق

تأكيداً في القرار الذي تم اتخاذه اليوم، على اتخاذ إجراءات ضد أطراف النزاع التي لا تزال تواصل ارتكاب الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال، بما في ذلك اعتماد تدابير محددة الأهداف.

ويوفر القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) خارطة طريق واضحة لضمان احترام قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بعزم المجلس على ضمان إدراج الأحكام التي تتعلق بانتهاكات القانون الدولي في مجال حقوق وحماية الأطفال، باعتبارها معايير للإدراج في نظم الجزاءات. وتقدم لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، نموذجاً جيداً في هذا الصدد. ونحن نقدر تقديراً عالياً تبادل المعلومات بين اللجنة والمثلة الخاصة، لما يعنيه ذلك التبادل من عمل ملموس.

ونود أن نشجع المجلس على النظر في استخدام كل الوسائل المتاحة له، بما في ذلك فرض تدابير محددة، واتخاذ إجراءات ضد من يرتكبون هذه الانتهاكات على نحو مستمر، في حالات البلدان التي لا توجد فيها لجنة قائمة للجزاءات. وتتفق مع الأمين العام على أن الاتصال المباشر بين الأفرقة القطرية العاملة للأمم المتحدة، والجهات الفاعلة غير الحكومية، أمر في غاية الأهمية لإعداد وتنفيذ خطط العمل، وبالتالي، لضمان الحماية الفعالة للأطفال.

وأخيراً، نشجع المجلس على مواصلة إدراج أحكام حماية الأطفال في ولايات بعثات حفظ السلام وبناء السلام. ونود تسليط الضوء على أهمية التدريب لأفراد حفظ السلام العسكريين والمدنيين منهم على حد سواء. وفي هذا السياق، ترحب النمسا ترحيباً حاراً بمبادرة التدريب التي تقدمت بها إدارة عمليات حفظ السلام، من أجل تعزيز حماية الأطفال

مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين المعنية بشؤون الأطفال والنزاع المسلح، واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل استكمال خطة العمل الوطنية في المستقبل القريب. فطموحننا هو أن يرفع اسم جيشنا الوطني من القائمة المرفقة بتقرير الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن

لممثل النمسا.

السيد إينر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود

أن أشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة، وعلى عملها الممتاز في مجلس الأمن في مجال تعزيز حماية الأطفال في حالات الصراع. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، رادىكا كوماناسوامي ومكتبها على جهودهما الدؤوبة وعملهما الهام. ونحن نقدر التعاون الوثيق بين السيدة كوماناسوامي، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، السيدة مارغوت فالستروم.

والنمسا تؤيد البيانات التي أدلى بها كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل سويسرا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، وممثل كندا بالنيابة عن جماعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

ترحب النمسا باتخاذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) اليوم،

الذي سيعزز الإطار الحالي لحماية الطفل، من خلال توسيع معايير آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ويثير تزايد الهجمات على المدارس والمستشفيات، بما في ذلك الاستهداف المحدد للفتيات، قلقاً عميقاً ولا بد من إدانته بوضوح. ومواصلة توسيع نطاق هذه المعايير يتطلب مزيداً من القدرة على الرصد والإبلاغ من جانب الأمم المتحدة. ويغدو التعاون الوثيق بين جميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل أكثر أهمية. ونرحب بعزم المجلس، على نحو ما تكرر

إننا إذ نلاحظ مع القلق زيادة عدد الهجمات على المنشآت التعليمية، فإننا نحث مجلس الأمن أن يعالج هذه المشكلة في مداولاته في المستقبل. ونرى أن من الهام إجراء تحقيق شامل ومحكمة ومعاينة جميع الذين يرتكبون الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وتجب أوكرانيا أيضا بمجلس الأمن أن يدرج في ولايات لجان الجزاءات، عند الاقتضاء، أحكاما تتصل بانتهاكات القانون الدولي المعمول به التي ترتكب ضد الأطفال وقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة.

ونحن في أوكرانيا جعلنا رفاه الأطفال أولوية وطنية استراتيجية. واتخذت أوكرانيا التدابير المناسبة بهدف حماية حقوق كل طفل وكرامته. ولا نزال ملتزمين التزاما تاما بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تنفيذًا سليما. وفي أوائل هذا العام، نظرت لجنة حقوق الطفل في تقرير أوكرانيا الأولي بموجب المادة 8 من البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. ورحبت اللجنة، من بين أمور أخرى، بتأييد أوكرانيا لالتزامات باريس بحماية الأطفال من التجنيد غير القانوني أو استخدامهم من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وبمبادئ باريس والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. ورحبت اللجنة أيضا بالتدريب الإلزامي الذي تقوم به أوكرانيا بخصوص الأطفال في الصراعات المسلحة، بما في ذلك التدريب على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري، الذي تنظمه لأفراد القوات المسلحة الذين يشاركون في عمليات حفظ السلام الدولية.

ونؤيد بقوة الحملة التي تقوم بها الممثلة الخاصة للأمم العام من أجل التصديق على نطاق عالمي على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل ونشدد على الأهمية الكبيرة لمثل هذه الصكوك الدولية الملزمة قانونيا من أجل حماية الأطفال في جميع أنحاء العالم بدون استثناء.

عبر التدريب الشامل، بما في ذلك باستعراض مواد التدريب الحالية.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري لعمل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، تحت الرئاسة الألمانية. ويسر النمسا أن تسمع عن الجهود التي يبذلها الأمين العام بهدف إنشاء ترتيبات فاعلة لعمل الأمانة العامة، وتشجع على مواصلة تقديم الدعم للفريق العامل التابع للمجلس المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل أوكرانيا.

السيد بافليتشنيكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):

بينما تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أثنى على ألمانيا بسبب التزامها القوي بالنهوض بجدول الأعمال المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فضلا عن العمل المكثف الذي قام به الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح تحت قيادة السفير فيتيج. وأود أيضا أن نقدر الالتزام الشخصي بهذه المسألة من جانب الأمين العام بان كي - مون وممثلته الخاصة، راديك كوماواسومي.

ونحن نرحب بآخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2011/250)، الذي يحتوي على العديد من التوصيات القيمة، بما فيها تلك المتعلقة بالتدابير التي يمكن اتخاذها ضد منتهكي حقوق الأطفال على نحو مستمر.

وقد أحرز تقدم هام على مدى العام الماضي. ونرحب بتوسيع معايير الإدراج لتشمل قتل وتشويه الأطفال، والاعتصاب، وأشكال العنف الجنسي الأخرى. ونرحب أيضا بتبادل المعلومات بين لجان الجزاءات. ونود أن نشجع على المزيد من التفاعل بين الممثل الخاص للأمين العام ولجان الجزاءات ومجموعات الخبراء التابعة لها والفريق المعني بالأطفال والصراع المسلح.

وفضلا عن ذلك، ينبغي التأكيد على زيادة التفاعل بين الأخير ومكتب الممثل الخاص المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح لأهمها يعالجان وجهين لعملة واحدة. وأود أن أشدد أيضا على زيادة التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المكرسة لحماية الأطفال عندما يعودون إلى المجتمع وتتم عملية إعادة إدماجهم في نظام التعليم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للندوب التي خلفتها عليهم تجربة العنف ويحتاجون طبعاً إلى المزيد من الاهتمام والرعاية إذا كانوا قد تعرضوا للعنف الجنسي.

ونشاطات القلق الذي أعرب عنه الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي اعتمده أمس في جنيف بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتعليم وهو أن هناك "عدداً كبيراً من الأطفال لا يلتحقون بالمدارس في المناطق المتضررة من النزاع المسلح والكوارث الطبيعية" (E/2011/L.28، الفقرة ٣٠). وهذا تحذير واضح مفاده أنه يجب علينا أن نعمل على تحسين الوصول إلى التعليم في بيئة آمنة للأطفال الذين يعيشون في مناطق الصراع المسلح أو في حالات ما بعد الصراع. ولا بد من توفير المساعدة لإنعاش هؤلاء الأطفال من خلال القنوات المناسبة وأن تصل هذه المساعدة إلى الأسر والمجتمعات، التي هي بوجه عام أكثر المشاركين بصورة مباشرة في عملية الإنعاش.

وتهيب شيلي بتلك الحكومات التي تعاني من الصراع المسلح أن تبذل قصارى جهدها، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة، لإنشاء قنوات الاتصال مع أطراف الصراع الأخرى لإبعاد الأطفال عن مصاعب الصراع ومنع إشراكهم فيها بشكل مباشر. وفي الوقت ذاته، يجب إحقاق العدالة عندما يشارك الأطفال ويتم الاعتداء عليهم. ويسير هذا جنباً إلى جنب مع التعويضات، التي يمكن تقديمها في شكل منشآت

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد مجدداً التزام أوكرانيا - خاصة بوصفها مشاركا نشطا في عمليات حفظ السلام وعضواً في لجنة بناء السلام وفي المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة - بتكريس كل جهودها للمساعدة في التأكيد للأطفال على هيئته الظروف الصحية والملائمة لكل حالة في حياتهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل

شيلي.

السيد إيرازوريز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود

شيلي أن تهنيئاً الرئاسة الألمانية على جعل هذه المسألة الهامة موضوع مناقشة مفتوحة في تموز/يوليه. ووفدي ممتن للأمين العام لتقريره الشامل والمثير (S/2011/250). ونشكر أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، السيدة رادىكا كوماراسوامي، على المعلومات القيمة التي قدمتها لنا اليوم، ونشكر السيد أنطوني لايك، المدير التنفيذي لليونيسيف، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم

لسويسرا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، التي شيلي عضو فيها.

إن حماية الأطفال بوجه عام، والذين يعيشون في مناطق الصراعات المسلحة بوجه خاص، مسألة تدعو إلى القلق بشكل خاص بالنسبة لبلدي، ولهذا كانت شيلي من مقدمي القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، الذي اعتمده المجلس اليوم ونأمل أن نراه ينفذ بالكامل.

ليس هناك شك في أن مسألة حماية الأطفال في

الصراعات المسلح قد أحرزت تقدماً منذ أن أدرجها مجلس الأمن لأول مرة في جدول أعماله. والإجراء الحاسم الذي اتخذته الأمين العام بتعيين ممثل خاص لهذا المجال والجهود التي يبذلها ذلك الممثل الخاص أسهم في هذا التقدم إسهاماً فعالاً.

ولذلك، فإنّ الجمهورية اليمنية كانت من أوائل الدول التي انضمت إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في أيار/مايو ١٩٩١، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها. وهي تقوم دورياً بتقديم تقارير بشأن تنفيذها لهذه الصكوك. وقد عملت ولا تزال تعمل على إصدار مجموعة من التشريعات التي تنص على صون حقوق الطفل وحمايته. ومن تلك التشريعات، على سبيل المثال لا الحصر، قانون حقوق الطفل رقم ٤٥ لعام ٢٠٠٢، وقانون رعاية الأحداث رقم ٢٤ لعام ١٩٩٢ وغيرهما من القوانين الأخرى.

ولم تكتفِ الجمهورية اليمنية بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية وسنّ التشريعات الوطنية، بل قامت أيضاً بإنشاء آليات مؤسسية لترجمة تلك التشريعات ميدانياً، حيث تمّ إنشاء وزارة معنية بحقوق الإنسان، ومجلس أعلى للأمم المتحدة والطفولة، إضافة إلى عدد من الإدارات في المؤسسات والوزارات المختلفة. كما تمّ تشكيل عدد من اللجان والشبكات الوطنية الخاصة، لحماية حقوق الطفل ورعايتها في مختلف المجالات، بما يشمل اللجنة الوطنية العليا للطفولة والشباب، برئاسة نائب رئيس الجمهورية، واللجنة الفنية لحقوق الإنسان، التي تعمل بإشراف الوزارة المعنية بتلك الحقوق، واللجنة الفنية لمكافحة تهريب الأطفال والشبكة الوطنية لحماية الطفل.

كما يجري حالياً إنشاء عشر شبكات خاصة بحماية ورعاية حقوق الطفل، في عشر محافظات مختلفة. وترتبط بلادي بشراكة مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها اليونيسيف.

وقد اطّلت بلادي على تقرير الأمين العام قيد النظر (S/2011/250)، ونودّ هنا توضيح الأمور التالية:

خاصة للتعليم والصحة وهكذا، بما فيها التعويضات الرمزية كذلك.

ويشاطر بلدي قلق الأمين العام حيال الزيادة في الهجمات على المستشفيات والمدارس. وفي هذا الصدد، تدعو شيلي أطراف الصراع إلى الإحجام عن استعمال أي أناس - وليس الأطفال فقط - دروعاً بشرية. ومهما كانت الحالة، فلا بد من إدانة الهجمات على المدارس والمستشفيات بشكل خاص.

وأخيراً، تشارك شيلي في دعوة الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة أن تقوم بذلك. **الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود أن أعبر عن شكر بلدي وتقديره لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وهو بلا شك، موضوع ذو أهمية كبيرة بالنسبة للجمهورية اليمنية والدول الأعضاء. كما استهل بياني بالإعراب عن التقدير لوزير خارجية ألمانيا الصديقة على ترؤوسه هذه المناقشة الهامة وجهود بلاده من خلال رئاستها للفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح التابع لمجلس الأمن. وكذلك أتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وكذلك المدير التنفيذي لليونيسيف على جهودهم وإحاطاتهم الإعلامية.

لا يخفى على الجميع الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الجمهورية اليمنية حالياً والتي مرت بها في الأعوام الماضية. ومع ذلك يدرك بلدي ويؤمن بأن الأطفال هم جيل المستقبل ومن نعول عليهم في بناء اليمن الحديث.

خامساً، صدر قرار بالعفو العام عن جميع المحتجزين، وبينهم الأطفال الملتحقون بجماعة المتمردين الحوثيين، وأطلق سراح العديد منهم.

سادساً، قامت الجمهورية اليمنية باتخاذ عدة تدابير لاستيعاب النازحين وتقديم الخدمات الإنسانية لهم في مخيمات الإيواء، والعمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية، لمعالجة الأضرار في مناطق النزاع، ولا سيما تلك التي أصابت المنشآت الصحية والتعليمية، وتنفيذ عمليات إغاثة واسعة للمناطق المتضررة، وتقديم الخدمات والمساعدات اللازمة للمواطنين في تلك المناطق، وفي مقدمتهم الأطفال.

سابعاً، أودّ التأكيد على إحراز تقدّم كبير منذ إدراج اليمن في لتقرير التاسع للأمين العام في السنة الماضية، على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد. لذا، فإننا لا نجد مبرراً لإدراج أية فئات في قائمة التقرير.

ثامناً، نؤكد مجدداً على ضرورة توخّي الدقة في جمع المعلومات واستيفائها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي يمرّ بها اليمن، فإنه لن يدّخر جهداً في العمل على تنفيذ التزاماته الدولية، والنهوض بالأطفال وتحقيق المصلحة الفضلى لهم. وكلنا أمل بأن تحظى تلك الجهود بدعم المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية بشأن الأطفال والنزاع المسلّح، وعلى تقديم الورقة المفاهيمية (S/2011/409) في هذا الموضوع.

أولاً، إنّ الجمهورية اليمنية تؤكّد مجدداً التزامها الكامل بشؤون حقوق الطفل، وحمايته ورعايته في مختلف المجالات.

ثانياً، في ما يتعلق بالتزام الجمهورية اليمنية بعدم إشراك الأطفال في النزاعات المسلّحة، فإنّ جميع التشريعات العسكرية الوطنية ذات الصلة، نصّت على قبول الالتحاق بالتجنيد الإلزامي أو الطوعي لمن بلغ سنّ الثامنة عشرة على الأقل. ومن تلك التشريعات القانون رقم ٦٧ لعام ١٩٩١، بشأن الخدمة في القوات المسلّحة والأمن، والقانون رقم ٢٣ لعام ١٩٩٠ بشأن الاحتياطي العام، والقانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩٠ بشأن الخدمة الإلزامية للدفاع الوطني، بما يتوافق مع البروتوكول والإعلان الملزم.

ثالثاً، تعمل حكومة بلادي عبّر أجهزتها المعنية، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، على نشر الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، ونصوص البروتوكول الاختياري، لحظر إشراك الأطفال في النزاعات المسلّحة. كما تُنظّم العديد من الندوات والدورات للتأهيل والتدريب، إضافة إلى إصدار عدد من الأدلّة الإرشادية والتوجيهية في هذا المجال.

رابعاً، إنّ ما شهدته الجمهورية اليمنية خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، من تمرد مسلّح في محافظة صعده شمال البلاد، قامت به جماعات الحوثيين المسلّحة والخارجة عن القانون، دفع الحكومة إلى القيام بواجبها في التصديّ لذلك التمرد، وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم الخاصة، والممتلكات والمشاريع الحكومية العامة. وقد سعت الدولة إلى إنهاء النزاع المسلّح، وتمّ إصدار قرار بوقف إطلاق النار في شباط/فبراير، عام ٢٠١٠. وحرصت الحكومة على الالتزام به حتى الآن.

الأذربيجانيين والأهداف المدنية، أصبحت أكثر تكراراً وعنفاً في السنوات الماضية، بما يتناقض مع القانون الدولي الساري، مما أدى إلى قتل وتشويه العديد من السكان المقيمين قرب الخطوط الأمامية، بمن فيهم الأطفال.

وقد أدرجت مسألة الأطفال والنزاع المسلح بشكل ثابت على جدول الأعمال الدولي، ووضع إطار معياري قوي. وأُتخذت خطوات هامة لتحقيق المساءلة بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل. لكنّ التحديات الجديّة استمرت، وبات مطلوباً المزيد من التصميم والتدابير الهادفة لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، وإنهاء الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية وغيرها من الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال المشردّين داخلياً في سياق ضمان حقهم غير القابل للتصرف في العودة، ولوجبات حماية حقوق الطفل من السياسات والممارسات غير القانونية في حالات الاحتلال الأجنبي.

والمسألة الأخرى المنطوية على التحديات، والتي تستدعي إجراء عاجلاً هي مسألة الأطفال المحتجزين رهائن، والذين اعتُبروا مفقودين في ما يتعلق بالنزاع المسلح.

وستواصل أذربيجان مساهمتها في تحديد حلول شاملة ومستدامة للمشكلة، وتركيزها على السبل والوسائل التي تمكّن المجتمع الدولي من معالجة التحديات القائمة، بما فيها، بشكل خاص، الانتهاكات والإساءات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وعلى التدابير الهادفة إلى تقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب باسم وفد بلدي عن امتناننا لكم، السيد الرئيس،

إنّ أذربيجان تؤيد البيان الذي أدلى به اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. وأودّ إبداء بضع ملاحظات إضافية بصفتنا الوطنية.

إننا نؤكد التزامنا بمواصلة دعم أنشطة الآليات القائمة لدى الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية ذات الصلة، بهدف ضمان حماية أكثر فعالية لحقوق الأطفال وتحسين حالة المتضررين منهم بالنزاع المسلح. وإصرار أذربيجان بشأن المسألة قيد النظر واضح، وهو ينطلق من حرصنا الشديد على المساهمة في تحقيق السلام والتنمية المستدامين، ومن خبرتنا العملية في معالجة أثر النزاع المسلح على المدنيين، وبينهم الأطفال.

إنّ الحرب التي شُنّت على بلدنا، والاحتلال العسكري لأراضينا تركا تأثيراً كبيراً على الجانب الإنساني من المشكلة بين أمور أخرى، وأصابت الفئات الأكثر ضعفاً بشكل أساسي. ولا تزال أذربيجان تعاني إحدى أعلى النسب من اللاجئين والأشخاص المشردّين في العالم، وبينهم أعداد هائلة من الأطفال. وقد ارتكبت أخطر الجرائم المثيرة للقلق الدولي أثناء النزاع، ولم يسلم منها حتى الأطفال.

وفي القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن عام ١٩٩٣ لمواجهة احتلال الأراضي الأذربيجانية، أشار بالتحديد إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التشريد القسري لأعداد ضخمة من المدنيين في أذربيجان.

وفي وقت لاحق، توصّلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى استنتاج هام، يعتبر سلوك أولئك الذين ينفذون الاقتحامات في أراضي أذربيجان أفعالاً شديدة الخطورة، يمكن أن تبلغ مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

وعلى الرغم من الوقف الرسمي لإطلاق النار، فإنّ الاعتداءات المتعمّدة من جانب المحتل على المدنيين

الصومال، بالنسبة إلى كينيا، تشكل تهديداً واضحاً، وثابتاً ومستمراً للأمن القومي واقتصادنا.

وكما أبرز الأمين العام في تقريره، إن إشراك الجماعات الإرهابية المسلحة، على سبيل المثال تنظيم الشباب، لغرض الحد من مشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة لا يزال يشكل تحدياً هائلاً. والآثار المترتبة على مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة مدمرة، ليس في الصومال فحسب، وإنما خارج ذلك البلد أيضاً.

بالنسبة إلى كينيا، إن عبء ما يزيد على ٢٠ عاماً من الصراع في الصومال واستمرار تدفق اللاجئين إليها عبء هائل وضار لمجتمعنا واقتصادنا. فكينيا تستضيف مخيم داداب للاجئين، وهو أكبر مخيم من نوعه في العالم. ومع وجود أكثر من نصف مليون لاجئ، يتحمل المخيم فوق طاقته. وفيما نتكلم الآن، هناك أكثر من ١٠٠٠ لاجئ جديد، معظمهم من النساء والأطفال، بمن فيهم الجنود السابقون والأطفال الذين كانوا مشاركين في الصراعات المسلحة، يعبرون الحدود إلى كينيا يومياً. وذلك يعني ٣٠٠٠٠ لاجئ جديد كل شهر.

وعقب الأعمال الإرهابية التي كان يرتكبها تنظيم الشباب، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى الخروج من الصومال. وهذا مدعاة للقلق الشديد، لأننا نعرف أن توافر الغذاء يشكل رادعاً قوياً في مجال تجنيد الأطفال.

لذلك نحث مجلس الأمن على مضاعفة جهوده لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والبلدان المجاورة، بما في ذلك بلدنا، للقضاء على هذه الجماعات الإرهابية. ويجب علينا ألا نحاول استرضاء الإرهابيين أو الدخول في حوار معهم. إذ لن يؤدي ذلك إلا إلى المساعدة على تطبيع الحالة في بلد مثل الصومال، ووضع حد

على ترؤس هذه الجلسة الهامة. إن كينيا تقدر الأهمية والأولوية على الصعيد العالمي اللتين ما زال مجلس الأمن والاجتمع الدولي يعلقاهما على حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة أو المشاركين فيها.

يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/250) - الذي يعد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، والتقدم المحرز في إخراج الأطفال من الجماعات المسلحة، والتحديات التي تجري مواجهتها لدى التصدي لبعض أطراف الصراعات - فضلاً عن التوصيات التي يتضمنها. ونقدر أيضاً تقديراً كبيراً جداً البيان الذي أدلت به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وكذلك بيان المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

إن حماية الطفل ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية لإدارة الصراع ومنعه. وفي ذلك الصدد، نقدر التقدم المحرز من خلال آلية الرصد والإبلاغ والفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح.

وترحب كينيا بالاهتمام الذي يولّي اليوم لمسألة الأطفال والصراع المسلح، وبخاصة لأنها تتصل بالهجمات على المدارس والمستشفيات. ولكن تلاحظ كينيا أن الهجمات التي يؤسف لها على المدارس والمستشفيات تدل على حالة أعمق وأكثر اضطراباً للحرب الأهلية، وانتهاك حقوق الإنسان، والفشل في القانون والحكم والنظام. ولا بد لمجلس الأمن وللجمعية الدولية عموماً من معالجة تلك الأسباب الأساسية كذلك.

وبينما تعترف كينيا بالتقدم الذي أحرز خلال السنوات الماضية، ثمة تحديات كبيرة لا تزال قائمة. ونحن ندرك حالة البلدان المذكورة في تقرير الأمين العام. فالحالة في

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

السيد كيديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة جداً. وأود كذلك أن أهنئ وفد ألمانيا بإدارتها الممتازة لرئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه الحالي.

ترحب قيرغيزستان بالتقرير السنوي العاشر للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (A/65/250). كما نشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، والسيد أنطوني لايك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على بيانيهما الشاملين.

أود أن أؤكد مجدداً على التزام قيرغيزستان القوي، بوصفها عضواً ونائباً للرئيس في مجلس حقوق الإنسان، بتعزيز حقوق الإنسان والحفاظ على القانون الإنساني الدولي.

وتقدّر قيرغيزستان التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ونعتقد أن التنفيذ الدقيق لتلك التوصيات سوف يغيّر بشكل كبير حياة الكثيرين من الأطفال نحو الأفضل. ونعتبر أن من الضروري اتخاذ تدابير أكثر صرامة بشأن العصابات الإجرامية والأفراد الذين يرتكبون باستمرار انتهاكات خطيرة ضد الأطفال وأدرجت أسماءهم في تقرير الأمين العام للسنوات الخمس الماضية، بغية تقديمهم إلى العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب.

وترحب قيرغيزستان بالتوقيع على خطط العمل الجديدة المذكورة في التقرير. ونحن نشرك في دعوة الأمين العام الأطراف المعنية بتجنيد واستخدام وقتل وتشويه الأطفال، وكذلك في ارتكاب العنف الجنسي ضدهم، إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطط العمل في أقرب وقت

لتجنيد الأطفال وتيسير استئناف تقديم المساعدات الطارئة إلى الشعب الصومالي.

وتدرك كينيا ما عانته جمهورية جنوب السودان الجديدة خلال عقود من الحرب الأهلية، مع وجود العديدين من الأطفال المشاركين سواء كجنود أو كضحايا للصراع. وتحملت كينيا عبئاً ثقيلاً بالنسبة إلى أولئك الأطفال خلال سنوات الحرب الأهلية. وهناك حاجة ملحة إلى الحصول على دعم متزايد لمعالجة صدمات الأطفال والأسر المتضررة في مرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك جنوب السودان. وفيما نشرك الآخرين في تقديم التهئة لجمهورية جنوب السودان بتحقيق استقلالها وبكونها أحدث دولة، نشجع الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى على دعم الحكومة الجديدة لتعزيز التعافي البدني والنفسي وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال والأسر المتضررة من الصراع المسلح. وينبغي للتدابير المتخذة ألا تحقق تنمية لهم فحسب على المدى المتوسط، وإنما طموحاتهم أيضاً على المدى الطويل.

وفي الختام، بما أن كينيا بلد مساهم بقوات، فهي ترحب بدعوة الأمين العام إلى مواصلة إدراج توفير حماية الأطفال في ولاية جميع عمليات حفظ السلام، فضلاً عن إدراج حماية الأطفال في فترة التدريب التي تسبق الانتشار. ولا شك في أن ذلك سيعزز الحماية الواسعة والفعالة للأطفال في الصراعات المسلحة، بما في ذلك حماية من هم في المدارس والمستشفيات.

وبعد قولي هذا، ينبغي ألا تغيب عن بالنا أبداً حقيقة أن الطريقة الأكثر فعالية لحماية الأطفال هي منع نشوب الصراعات المسلحة والحيلولة دون تصاعد الصراعات من خلال معالجة الأسباب المتعددة للصراعات، بما في ذلك تغير المناخ، والجوع، والمرض، والاستغلال، والتخلف الإنمائي.

المدنيين في الصراعات المسلحة. وأود أن أؤكد بأن قيرغيزستان سوف تواصل التقيد بصرامة بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب هذه الصكوك الدولية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن قيرغيزستان تؤيد القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم، وتعتقد أنه يساهم مساهمة فعالة في حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد شين دونغ إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أعرب لكم، سيدي، عن تقديري على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المجدية بشأن الأطفال والصراع المسلح. أود أيضا أن أشيد بالعمل الذي يقوم به مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح لإنهاء العنف المرتكب ضد الأطفال وحماية حقوقهم. كذلك يود وفدي أن يشيد بالأمين العام بان كي - مون وممثلته الخاصة رادىكا كوماراسوامي على ما يقومان به من عمل دؤوب للتخفيف من مخنة الأطفال في الصراعات المسلحة في جميع أرجاء العالم. وفي هذا الصدد، نرحب بآخر تقرير شامل للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2011/250).

إن وفد بلادي إذ يغتنم هذه الفرصة، يود أن ينوه بالتطورات الإيجابية حيال هذه المسألة منذ اتخاذ القرار التاريخي ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وبتوسيع المعايير المحددة للإدراج في القائمة. لقد تحققت إنجازات محددة في مجالات رئيسية تتمثل في التجنيد والتوسع في نزع السلاح وبرامج التسريح وإعادة الإدماج. كذلك ترحب جمهورية كوريا بجهود الفريق العامل التي بذلت حتى الآن في عام ٢٠١١، بما في ذلك اعتماده أربع مجموعات من الاستنتاجات بشأن

ممكن، وذلك بالتعاون الوثيق مع أفرقة العمل القطرية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة.

والتنفيذ في الوقت المناسب لخطط العمل واتخاذ التدابير المناسبة المتعلقة بالأطراف التي لا تتقيد بتلك الوثائق. أمران هامان لمنع ارتكاب الأعمال الإجرامية ضد الأطفال. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير ملموسة لتابعة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطط.

وتتشاطر قيرغيزستان تمام المشاطرة القلق الذي أعرب عنه الأمين العام ومجلس الأمن فيما يتعلق بالاتجاه المتزايد في الهجمات التي تُشنّ على المدارس والمستشفيات. فنحن ندين بشدة هذه الأعمال، ونحث جميع الأطراف على احترام القانون الإنساني الدولي.

وتعتقد قيرغيزستان أنه ينبغي لمسألة حماية الطفل أن تدرج باستمرار في عمليات السلام واتفاقات السلام. ويجب أن تؤخذ الاحتياجات الخاصة للأطفال في الاعتبار لدى التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع وتمويل أنشطة بناء السلام.

وينبغي لحماية الأطفال في الصراع المسلح أن تكون على الدوام جزءاً من استراتيجية واسعة لمنع الصراع، وتدابير الاستجابة الرامية إلى التغلب على الجوع والفقر، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. في ذلك الصدد، نود أن نشدد على الدور المحوري للأمم المتحدة في ضمان التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية. ومن المهم الإبقاء على تعاون وثيق وفعال بين مجلس الأمن والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى.

منذ عام ١٩٩٤، ما برحت قيرغيزستان طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، فضلاً عن الصكوك القانونية الدولية الأخرى التي تهدف إلى حماية

إن العديد من المنتهكين المعنين بالإضافة إلى تجنيد الأطفال، يتحملون المسؤولية عن ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى بحق الأطفال، وذلك من قبيل الاغتصاب والعنف الجنسي. وفي هذا السياق، ما برحنا نؤيد المرفق الذي يتضمن قائمة بأسماء الأطراف المتهمة بارتكاب أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي بحق الأطفال كما جاء في تقرير الأمين العام، وذلك وفقاً للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، ونؤيد اتخاذ القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) الذي أنشأ بالتحديد في جدول أعمال المجلس آلية لرصد العنف الجنسي في مناطق الصراع والإبلاغ عنه. يشجع وفد بلادي المشاورات الوثيقة بين المثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح والمثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في الصراعات في هذا الصدد.

يعتقد وفدي أن اتخاذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) اليوم يشكل معلماً جديداً في عمل المجلس بشأن مسألة الأطفال والصراع المسلح، ونحن لعلنا ثقة بأنه سيقطع شوطاً طويلاً نحو زيادة حماية الأطفال في العالم ويرسل رسالة قوية مؤداها أن هذه الجرائم لا يمكن التساهل فيها.

ونأمل من المناقشة المفتوحة لهذا اليوم أن تظل تشري المداولات التبعية للمجلس بشأن هذه المسألة الهامة جداً. وستواصل جمهورية كوريا مؤازرتها للمجتمع الدولي بشأن هذه المسألة لكفالة حماية الأطفال في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشرك المتكلمين السابقين توجيه الشكر إليكم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة وأرحب بوجود الوزير فسترفيلي ووزراء الخارجية الموقرين الآخرين الذين تكلموا في وقت سابق من هذا اليوم، وأشكر المدير التنفيذي لليونيسيف.

أفغانستان وتشاد والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد نحض الحكومات المعنية على وضع خطط عمل تحظر تجنيد الأطفال.

ويسرنا أيما سرور أن نلاحظ الزيادة في تقارير الأمين العام عن بلدان محددة في عام ٢٠١٠ تحتوي على معلومات عن حماية الأطفال، كما تضمنت التوصية الواردة في القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣). وهذه خطوة مفيدة تسير في الاتجاه السليم ولكن ينبغي زيادتها أكثر من ذلك إن أمكن، لتشمل المزيد من الإشارات إلى حماية الأطفال في التقارير الخاصة ببلدان معينة بغية الامتثال الكامل للقرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣).

ومهما يكن من أمر، وعلى الرغم من التقدم الآنف الذكر، لا يزال وفد بلادي يشعر بالقلق إزاء استمرار مخنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في جميع أرجاء العالم. ولا يزال هناك إفلات من العقاب واسع الانتشار بالنسبة للجرائم الجسيمة التي ارتكبت بحق الأطفال في العديد من البلدان. وبينما نلاحظ القيام ببعض الخطوات في الاتجاه السليم، بما في ذلك إجراء التحقيقات وعمليات إلقاء القبض، والمحاکمات التي التزمت الحكومات بتناولها، ما انفك الإفلات من العقاب سائداً في الكثير جداً من مناطق الصراع.

وفي الواقع، يجب على المجلس أن يقف موقفاً حازماً وأن يطبق تدابير شديدة وهادفة لمواجهة الجناة المتمادين. وفي هذا السياق يواصل وفدي تأييد توصيات الأمين العام بأن ينظر المجلس في إدراج مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم في ولايات جميع لجان الجزاءات التابعة له، بما في ذلك تلك المعنية بمكافحة الإرهاب. إن تضمين المزيد من الخبرة الفنية في ميدان حماية الأطفال في أفرقة لجان الجزاءات التابعة للمجلس ورفع درجة الإبلاغ عن الانتهاكات ضد الأطفال، خطوتان في الاتجاه السليم.

والصراع المسلح، السيدة راديكسا كوماراسوامي على جهودها الدؤوبة لكي تكفل للأطفال العيش والنمو في سلام وكرامة. وفي السنوات الأخيرة أخذ دور السيدة كوماراسوامي يزداد، بالاقتران مع بعثاتها الميدانية التي تخدم الآن أغراضاً متعددة، بما في ذلك نشر توصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح. لقد أظهر الفريق العامل من جانبه تحسناً إضافياً في أساليب عمله وما انفك يؤدي دوراً نشطاً في تعزيز المسألة في المجلس هذا العام.

ومن سوء الطالع أنه على الرغم من وجود الضمانات القانونية، لا تزال تقع في أجزاء عديدة من العالم انتهاكات مريعة لحقوق الأطفال من قبيل استخدام الأطفال كجنود وقتلهم وتشويههم واغتصابهم. ومن الواضح أنه من السذاجة أن نتوقع أنه يمكن حل مشاكل هذه الجسامة فقط من خلال نصوص القواعد القانونية ذات الصلة. فبعد مناقشة رفيدة المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بشأن بناء السلام وحفظ السلام ومنع نشوب الصراعات (انظر S/PV.6389)، أكد المجلس من جديد في بيانه الرئاسي قناعة مفادها أن

”حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما النساء والأطفال، ينبغي أن تشكل جانبا هاما في أي استراتيجية شاملة لتسوية النزاعات“.

ونحن نتفق مع الرأي الذي جرى التعبير عنه في هذه القاعة والقاتل بأن المجلس ينبغي له أن يركز أيضا على تطبيق تدابير محددة الأهداف ضد المتمادين في ارتكاب الانتهاكات الخطيرة بحق الأطفال من خلال إمكانية فرض الجزاءات. ومن ثم، فإن وفد بلدي يؤيد تماما القرار المتخذ اليوم، والذي يطلب، في جملة أمور، تعزيز الاتصالات بين الفريق العامل ولجان الجزاءات ذات الصلة التابعة لمجلس الأمن.

وهذه المناقشة تمثل فرصة للانخراط في نقاش جاد حول كيفية معالجة مسائل الانتهاكات العابرة للحدود

ونشكر أيضاً الأمين العام على تقريره عن الأطفال والصراع المسلح (S/2011/250) الذي يركز على الاتجاه التصاعدي في الهجمات على المدارس والمستشفيات وتوصيته بأن يوسع المجلس نطاق مرفقات التقرير لتشمل الأطراف التي تهجم أو تهدد بمهاجمة المدارس والمستشفيات. ونرحب بالتوصيات والتطورات الإيجابية التي وردت الإشارة إليها في التقرير. إن التقرير دليل إرشادي مفيد للتغلب على التحديات المستمرة في تنفيذ القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وغير ذلك من وثائق المجلس ذات الصلة.

إن الصراعات ذات العواقب المدمرة على الأطفال الذين تعتبر حمايتهم مسألة فائقة الأهمية، جدية باهتمام المجتمع الدولي، وينبغي أن تقع المسؤولية الرئيسية على كاهل الجميع لأنها هم إنساني كبير ومسألة أمنية هامة. لذلك فإن حماية الأطفال تتطلب نهجاً شاملاً ومتعدد الأبعاد.

أما بالنسبة لأرمينيا، البلد الذي يستضيف عشرات الآلاف من اللاجئين الأطفال نتيجة حرب وعدوان فرضا علينا، فإن هذه المناقشة تكتسي أهمية خاصة. لقد أخضع المدنيين الأرمن الأبرياء، والأطفال بصورة خاصة، إلى وابل من المدفعية الثقيلة، والقصف بالقذائف والقنابل. لقد شهدنا إطلاق نار عشوائي على المنازل والمدارس ورياض الأطفال، والمستشفيات وحتى عربات الإسعاف.

لذلك تعتقد أرمينيا أن الأعمال المتضافرة لازمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لإنهاء هذه الأعمال والسياسات الوحشية. وفي الوقت نفسه ينبغي لجهودنا أن يكمل أحدها الآخر وذلك بالعمل مع جميع ذوي المصالح باستخدام المزايا النسبية لكل ولاياتهم وخيراتهم.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومتي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال

كما تود جمهورية بنن أن تشجع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح على العمل بعزم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الدولي التي تعمل على حماية الأطفال والشباب في الصراعات المسلحة.

وتود جمهورية بنن أن تغتنم هذه الفرصة لتنهى دولة قطر على دورها القيادي في سياق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لضمان حماية الحق في التعليم في حالات الطوارئ.

لقد كان اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٩٠/٦٤ في عام ٢٠١٠ تطورا هاما في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان الدولية التي تؤثر على الأطفال. وهو يوفر الأمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في مجال التعليم، على نحو فعّال. وفي ذلك القرار، أدانت الجمعية العامة بشكل قاطع الهجمات التي تستهدف عن عمد المدنيين في الصراعات المسلحة، بما في ذلك تلاميذ المدارس والطلاب والمعلمون، وكذلك الهجمات على أهداف مدنية، والتي تشكل انتهاكا للقانون الدولي. كما أعلنت أن هذه الأعمال قد تشكل خرقا خطيرا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبالنسبة للدول الأطراف، فإنها ربما تمثل جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وينطبق الكلام ذاته على الهجمات ضد المدارس والمستشفيات والتي ينبغي أن تُعتبر، في أوقات الصراع، ملاذات آمنة لضمان حرمتها.

والمبادرة التي اتخذها مجلس الأمن لتوسيع نطاق ولاية آلية الرصد والإبلاغ المطبقة بشأن الأطفال والتراع المسلح لتشمل الهجمات على المدارس والمستشفيات والأشخاص المحميين الذين يعملون هناك تدل على أن المجلس يعالج الشواغل التي جرى التعبير عنها بوضوح من قبل الجمعية العامة في قرارها ٢٩٠/٦٤، والأمين العام في تقريره الأخير

المرتكبة بحق الأطفال، والاتصال بالمتمادين في الانتهاكات. ونعتقد أن الالتزام من جانب الحكومات بمعالجة قضية الانتهاكات ضد الأطفال يمكن أيضا أن يوفر الزخم اللازم للبدء في معالجة هذه المسألة بصورة جدية.

إن حماية الأطفال هي مسؤولية الجميع، ومستقبل الأطفال يتوقف على الإجراءات التي نتخذها اليوم. وتلتزم حكومة أرمينيا ببذل قصارى جهدها وبالإسهام البناء في الجهود العالمية المبذولة لخدمة هذه القضية النبيلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية بنن.

السيد زينسو (جمهورية بنن) (تكلم بالفرنسية): يسعد بلدي، جمهورية بنن، أن يرى جمهورية ألمانيا الاتحادية تتراأس مجلس الأمن. وقد لاحظ وفد بلدي بارتياح كبير الإسهام الشخصي للأمين العام وللعديد من ممثلي حكومات الدول الأعضاء في المجلس في مناقشة اليوم المفتوحة.

وهذه المناقشة تتناول بوضوح موضوعا شديدا الحساسية من حيث قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو كامل وفعال في تعزيز المثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان.

وأود أن أشير هنا إلى أن حكومة جمهورية بنن سعيدة للغاية بالالتزام المستمر والتفاني الجدير بالثناء اللذين تبديهما الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة رادىكا كوماراسوامي، وفريقها على صعيد الاضطلاع بمسؤولياتهم بخصوص آلية الرصد والإبلاغ المطبقة بشأن الأطفال والتراع المسلح. وأود أن أثنى بصفة خاصة على شجاعته في زيارة مناطق الصراع الخطرة لتأمين الإفراج عن الأطفال الذين يجري تجنيدهم واستخدامهم في الصراعات المسلحة.

السبب في اشتراك جمهورية بنن بنشاط في التحضير لاجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الشباب، المقرر عقده هنا في نيويورك في غضون عدة أيام للنظر في حالة الشباب والأطفال.

وختاماً، تفتخر جمهورية بنن بأن تكون أحد مقدمي القرار الجديد بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وهي تؤيد الإجراءات التي يأذن بها القرار، وقبل كل ذلك، جميع الجهود المبذولة على مختلف الصُّعد لزيادة الضغط على من يدوسون بلا رحمة على حقوق الأطفال العالقين في الصراعات المسلحة والأزمات السياسية أو الإنسانية.

وجمهورية بنن تكرر نداءها العاجل إلى المجتمع الدولي للعمل بمزيد من العزم على وضع حد لجميع الصراعات في العالم، بغض النظر عن حدتها، لتعزيز المصالحة وبناء السلام في البلدان المتضررة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2011/250). وفتنى المجلس على استجابته لدعوة الأمين العام لكي يبذل جهوداً أكبر لضمان أن تظل هذه المرافق محمية، ولا سيما من خلال مناشدة جميع أطراف الصراع احترام تلك المؤسسات الأساسية وموظفيها واتخاذ جميع التدابير الممكنة لحمايتها والتأكد من أنها قادرة على العمل.

لا تزال كفالة وصول المساعدات الإنسانية تشكل مسألة حاسمة. وجمهورية بنن، بصفتها المفاوض الرئيسي بشأن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وبعد إنشاء آلية الرصد والإبلاغ، ترحب بتوسيع نطاق اختصاصها ليشمل الفظائع الأخرى التي تؤثر على الأطفال. وجمهورية بنن تحت مجلس الأمن على الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة لديه لضمان احترام حقوق الأطفال العالقين في الصراعات المسلحة أو في الأزمات الإنسانية.

ومن المهم تكثيف التعاون الدولي من أجل ضمان حصول الأطفال والشباب على الخدمات الأساسية التي تمثل مفتاحاً لرفاههم، وذلك بإنشاء شراكات ملائمة وبرامج للمساعدة على الصُّعد العالمية والوطنية والمحلية. وهذا هو